جامعة الزاوية
إدارة الدراسات العليا والتدريب
كليـــــــــــة الاقتصاد
قســـم المحاسبة

المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية

دراسة تطبيقية على فروع صندوق الضمان الاجتماعي في المنطقة الغربية (الزاوية وزوارة)

إعداد الطالب: إسماعيل علي أبوزيان

إشراف الدكتور: عيسى عبدالله الغنودي

الدرجة العلمية: أستاذ مشارك

(2026/2025م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) بتاريخ 2025/12/28م
الموافق 8 رجب 1447 هـ قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

سورة الإسراء، الآية (85)

الإهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني في مسيرتي العلمية وأتممت هذه الرسالة بفضله ورعايته.

وأهدي هذا العمل إلى روح والدتي الغالية، وإلى والدي الكريم، وإلى زوجتي الحبيبة وعائلتي الكريمة، تقديراً لوقوفهم بجانبي ودعمهم المتواصل لي طوال فترة دراستي.

الباحث

الشكر والتقدير

أتقدم بامتناني وخالص شكري وتقديري إلى الدكتور/ عيسى الغنودي، على قبوله الإشراف على هذه الرسالة ، ومتابعتها بتوجيهاته القيمة، وإرشاداته السديدة حتى ظهرت بهذه الصورة .

كما أتقدم بوافر الشكر إلى لجنة المناقشة التي أخذت على عاتقها مراجعة وتقييم هذه الدراسة .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر الدكتور / عزالدين علي الذيب الذي تفضل بالمراجعة اللغوية ، فالشكر موصول إلى كل من أعانني لإنجاز هذه الرسالة .

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص الدراسة	ي
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
المقدمـــة	2
أولاً- الدراسات السابقة	3
التعليق على الدراسات السابقة	6
ما يميز الدراسة الحالية	7
ثانياً- مشكلة الدراسة	8
ثالثاً- أهداف الدراسة	8
رابعاً- أهمية الدراسة	9
خامساً- فرضيات الدراسة	9
سادساً- منهجية الدراسة	10
سابعاً- متغيرات الدراسة	10
ثامناً- حدود الدراسة	10
تاسعاً- مصطلحات الدراسة	11
عاشراً- هيكلية الدراسة	12

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل الثاني **المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية**	
المقدمة	15
المبحث الأول: المراجعة الداخلية (نُبذة تاريخية – مفهوم – أهمية – أهداف – أدوار)	19
تمهيد	19
2-1 نُبذة تاريخية عن المراجعة الداخلية (التدقيق الداخلي)	19
2-1-1 المراجعة الداخلية منظور تاريخي	21
2-1-2 الممارسة المعاصرة للمراجعة الداخلية	29
2-1-3 آفاق مهنة المراجعة الداخلية	36
2-2 أهمية وأهداف المراجعة الداخلية	39
2-2-1 المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات	40
2-2-2 المراجعة الداخلية كنظام الرقابة	42
2-2-3 المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر (Risk management)	42
2-2-4 معايير المراجعة الداخلية وفقاً لـ(IIA)	42
2-2-5 بعض أخلاقيات مهام المراجعة الداخلية	44
2-2-6 عوامل تدعيم جودة المراجعة الداخلية	45
2-2-7 مراحل المراجعة الداخلية	47
المبحث الثاني: التقارير المالية وعناصر جودتها (المفهوم – والأهداف – العوامل المؤثرة)	49
تمهيد	49

الموضـــــوع	الصفحة
2-1 جودة التقارير المالية	50
2-2 أهداف التقارير المالية	50
2-3 العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية	52
2-3-1 المعايير المحاسبية المطبقة	52
2-3-2 العوامل النظامية	52
2-3-3 دوافع الإدارة	52
2-3-4 مسئوليات وأدوار المراجعة الداخلية	53
2-4 المراجعة الخارجية	54
2-5 الحوكمة	54
2-6 هيكل الملكية	55
2-7 أخلاقيات الأعمال	55
المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية	57
تمهيد	57
2-1 المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية	58
2-2 الدراسات السابقة حول المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية	59
الفصل الثالث **الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية**	
المبحث الأول : نبذة تاريخية عن الضمان الاجتماعي	67
مقدمة	67
3-1-1 مفهوم الضمان الاجتماعي	67
3-1-2 إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي	68

الموضـــــوع	الصفحة
3-1-3 أهداف الضمان الاجتماعي	68
3-1-4 مصروفات الصندوق	68
المبحث الثاني : مجتمع وعينة الدراسة	**73**
3-2-1 مرحلة تصميم قائمة الاستبانة	73
3-2-2 مرحلة ادخال ومعالجة البيانات	74
3-2-3 مرحلة الإحصاءات الوصفية	81
توصيف عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي	82
توصيف عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة	83
توصيف عينة الدراسة بحسب المركز الوظيفي	84
توصيف عينة الدراسة بحسب الدورات التدريبية	85
3-2-4 اختبار الفروضيات البحثية	86
المبحث الثالث : تحليل البيانات واختبار الفروضيات	**87**
3-3-1 التأكد من ثبات وصدق متغيرات الدراسة	87
3-3-2 اختبار فرضيات الدراسة	87
الفرضية الرئيسية	93
المبحث الرابع : النتائج والتوصيات	**95**
3-4-1 النتائج	95
3-4-2 التوصيات	95
المصادر والمراجع	97

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة	74
(2)	يبين التكرارات والنسب المئوية لاستجابات افراد العينة على المحور الاول	75
(3)	يبين التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على المحور الثاني	77
(4)	يبين التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على المحور الثالث	80
(5)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بسمات مفردات عينة البحث	81
(6)	توزيع مفردات عينة البحث بحسب المؤهل العلمي	82
(7)	توزيع مفردات عينة البحث بحسب سنوات الخبرة	83
(8)	توزيع مفردات عينة البحث بحسب المركز الوظيفي	84
(9)	توزيع مفردات عينة البحث بحسب الدورات التدريبية	85
(10)	قياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة	87
(11)	إجابات أفراد العينة على العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية التقارير المالية	88
(12)	نتائج اختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية التقارير المالية	89
(13)	إجابات أفراد العينة على العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وموثوقية التقارير المالية	90
(14)	نتائج اختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموثوقية التقارير المالية	91

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(15)	إجابات أفراد العينة على العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب	92
(16)	نتائج اختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب	93
(17)	نتائج اختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية	94

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	منافع تطبيق المراجعة الداخلية.	40
(2)	منافع تطبيق المراجعة الداخلية.	41
(3)	منافع تطبيق المراجعة الداخلية.	48
(4)	توزيع مفردات عينة البحث بحسب المؤهل العلمي.	83
(5)	توزيع مفردات عينة البحث بحسب سنوات الخبرة	84
(6)	توزيع مفردات عينة البحث بحسب المركز الوظيفي	85
(7)	توزيع مفردات عينة البحث بحسب الدورات التدريبية	86

ملخص الدراسة

تناقش هذه الدراسة أهمية المراجعة الداخلية كأداة أساسية لتعزيز جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية والدقة في البيانات المالية لصندوق الضمان الاجتماعي في المنطقة الغربية، والذي يشمل فروع الزاوية وزوارة. تأتي أهمية البحث من الحاجة المتزايدة لمؤسسات الضمان الاجتماعي إلى اعتماد أنظمة مراجعة داخلية فعالة لضمان سلامة المعلومات المالية ودعم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية بشكل مبني على معلومات موثوقة.

هدفت الدراسة إلى فحص دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية، وذلك عبر تحليل مدى فعالية عمليات المراجعة الداخلية في الكشف عن الأخطاء والتجاوزات، وتقويم نظم الرقابة الداخلية، وتقديم التوصيات التي تساهم في رفع مستوى الشفافية والدقة في البيانات المالية. كما حاولت الدراسة استكشاف العقبات التي قد تواجه عملية المراجعة الداخلية، والممارسات الأفضل التي يمكن تبنيها لتعزيز أدائها.

اعتمدت الدراسة على منهجية بحثية وصفية تحليلية، حيث تم جمع البيانات من خلال أدوات متعددة تشمل الاستبيانات الموجهة للمراجعين الداخليين والمديرين

الماليين، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية والوثائق المالية ذات الصلة. شمل التحليل أيضًا دراسة حالات تطبيقية على فروع الصندوق في الزاوية وزوارة، لتقديم صورة واضحة عن واقع عمليات المراجعة الداخلية ومدى تأثيرها على جودة البيانات المالية.

توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تلعب دورًا محوريًا في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز نظم الرقابة، وتأكيد الالتزام بالسياسات والمعايير المحاسبية، والتقليل من الأخطاء والانحرافات. وأظهرت النتائج أن وجود آليات مراجعة داخلية فعالة وقوية يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى الثقة بين المستخدمين الداخليين والخارجيين للبيانات المالية، ويؤدي إلى تحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسة.

كما كشفت الدراسة عن جملة من التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق نظام مراجعة داخلية فعال، مثل ضعف الكوادر المدربة، ونقص الموارد التمويلية، وغياب السياسات والإجراءات المنظمة للمراجعة. واستُعرضت توصيات مهمة تتضمن تطوير برامج تدريب مستمرة للمراجعين الداخليين، وتعزيز البنية التحتية التقنية، وتحديث السياسات والإجراءات المراجعة بما يتوافق مع المعايير الدولية، فضلاً عن أهمية التوعية المستمرة بأهمية المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.

وفي الختام، تؤكد الدراسة على أهمية الاهتمام بتطوير منظومة المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة، خاصة تلك التي تتعامل مع المالية العامة كصندوق الضمان الاجتماعي، باعتبارها جزءًا حيويًا من منظومة الشفافية والمساءلة، وأداة رئيسية لتحسين جودة المعلومات المالية ودعم اتخاذ القرارات الإدارية السليمة .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمـــــــــــــــــة.

أولاً: الدراســات الســابقة.

ثانيــاً: مشــكلة الدراســة.

ثالثــاً: أهــداف الدراســة.

رابعــاً: أهميــة الدراســة.

خامساً: فرضيات الدراسة.

سادساً: منهجيـة الدراسـة.

سـابعاً: مـتغيرات الدراسـة.

ثامنــاً: حــدود الدراســة.

تاسعاً: مصطلحات الدراسة.

عاشــراً: هيكليــة الدراســة.

المقدمـــــة :

تعد وظيفة المراجعة الداخلية إحدى العناصر التي تعمل على ضبط العمل داخل المؤسسات، خاصة عند توسع قاعدة المساهمين، وإلزام المؤسسات بتطبيق معايير المراجعة الداخلية التي تحكم مجالات نشاطها، ولقد وضعت معايير المراجعة الداخلية للمراجعة لتطوير أعمال المؤسسات، وتقتضي المراجعة المحاسبية ضرورة تبني معايير دولية تخص عملية المراجعة، واستجابت لذلك لجنة معايير المراجعة الداخلية، وقامت بإصدار مجموعة متكاملة من معايير المراجعة المتعلقة بالمراجعة المهنية.

وتقوم المراجعة الداخلية بدور مهم في توجيه عمليات المؤسسات نحو النجاح، حيث تساعد في فحص النشاطات المالية وتقييمها، وكذلك الأنشطة الإدارية، والتشغيلية، وتزويد أفراد الإدارة بالمعلومات اللازمة، لتحقيق الضبط والحماية للأصول والعمليات التي تقع تحت مسئوليتهم، وعلى ذلك تهدف المراجعة الداخلية إلى مساعدة الإدارة وترشيد قراراتها بإعطاء تأكيدات مستقلة وموضوعية، حيث تعمل المراجعة الداخلية على زيادة وتحسين قيمة العمليات، وتقييم فعاليتها، وتزويد الإدارة بالتحليل الموضوعي والاقتراحات.

وتحظى وظائف ادارة المراجعة الداخلية باهتمام متزايد من قبل الإدارات المسئولة؛ لكونها تمثل خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر، والأخطاء التي يمكن ان تتعرض لها المؤسسات في أعمالها اليومية.

وتعرف المراجعة الداخلية بأنها وظيفة تقييم مستقلة، تنشأ ضمن المنظمة لفحص وتقييم أنشطتها؛ بهدف مساعدة الأفراد في إدارة مسئولياتهم بفعالية، ويتضمن المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية كونه نشاطا تقويميا ومستقلا داخل المنشاة، وكونها وظيفة استشارية، بالإضافة إلى امتداد نشاطه إلى جميع أنواع المراجعات الإدارية المحاسبية والضبط الداخلي، وتُعد المراجعة الداخلية وسيلة استكشافية، تحدد

موضع الانحراف بين المواقع والمعايير الموضوعة مسبقا، ووسيلة لمنع وقوع الأخطاء والتضليل في توصيات المراجع الداخلي، وتسهم في تحديد التحسينات اللازمة.

إن المراجعة الداخلية وسيلة، لا غاية في حد ذاتها، حيث إنها تسهم في خدمة المديرين والمستثمرين الحاليين ورجال الأعمال، والهيئات الحكومية، وفي مرحلة التخطيط ورقابة الأداء تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية، التي يجب أن تكون مدققة مهنيا من قبل ادارة المراجعة الداخلية، فهي بمثابة صمام أمان، يزود الإدارة بالعديد من الخدمات الوقائية والتقويمية، وتهدف إلى إعداد التقارير المالية.

أولاً– الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت المراجعة الداخلية وعلاقتها بتحسين التقارير المالية، وهي على النحو الآتي:

1. **يوسف ابوختاله (2024):** دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الإفصاح المحاسبي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية في ظل الإفصاح المحاسبي من حيث الملائمة والموثوقية (ابوختالة، 2024).

2. **صالح المختار عمر (2022):** دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية للخدمات المالية في ظل التشغيل الإلكتروني. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستعملة من طرف المراجع الداخلي أثناء أداء مهامه داخل المؤسسة، وتبرز أهم هدف للمراجعة الداخلية والمتمثل في عرض الصورة الحقيقية والصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى أبرز النتائج وهي أن

استخدام النظام الإلكتروني في المراجعة يؤدي إلى وجود نظام رقابي محكم لدى الشركة يسهم في تحسين الأداء المالي (عمر، 2022).

3. **خميس عبد السلام شليدة (2022):** دور المراجعة الداخلية وأهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية. وهدفت هذه الدراسة إلى إيضاح دور المراجعة الداخلية وأهميتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية ومدى التزام المراجع الداخلي بأسس ومعايير المراجعة الداخلية. ولتحقيق الأهداف تم تصميم استبانة مجمع الاستدلالات وتم استخدام برنامج الخليل الإحصائي بهدف الوصول إلى نتائج تهدف إلى خدمة أهداف الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تؤثر على سلامة ودقة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية والتقارير المالية (شليدة، 2022).

4. **آمنة عبد العال خالد أحمد (2025):** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام استمارة الاستبانة بوصفها مصدراً أساسياً للحصول على البيانات اللازمة. وهدفت الدراسة إلى تحسين جودة التقارير المالية باستخدام التكنولوجيا ودعم نظام المراجعة الداخلية والحفاظ على استقلاليتها وزيادة التدريب والتطوير المهني (أحمد، 2025).

5. **رمضان مراد جاب الله (2022):** استهدف البحث دراسة دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية. وقد تناول الباحث الخلفية النظرية لمتغيرات البحث، وقد قام الباحث في ضوء الهدف الرئيسي للبحث بتصميم قائمة استقصاء بهدف جمع البيانات من ثلاث فئات مرتبطة باتخاذ القرارات المرتبطة بالشركات نظراً لما يتمتعون به من خبرات علمية وعملية في مجال البحث، وذلك بهدف استبيان آرائهم عن دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية. وتتمثل فئات الدراسة في فئة المراجعين وفئة المحللين الماليين، وقد خلصت نتائج

البحث إلى أن إدارة المراجعة الداخلية لها تأثير إيجابي في تحسين جودة التقارير المالية (جاب الله، 2022).

6. **نمارق إبراهيم إسماعيل (2021):** جودة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً. وتم جمع البيانات من خلال البيانات الأولية الموجودة في استمارة الاستبانة والبيانات الثانوية من الكتب والمجلات العلمية والرسائل العلمية والندوات. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاهتمام بتطبيق نظام جودة المراجعة الداخلية ودور المراجعة الداخلية في زيادة درجة الموثوقية والملائمة في التقارير المالية. وأوصت هذه الدراسة بتفعيل جودة المراجعة الداخلية في كافة المؤسسات الحكومية والخاصة وإعداد تقارير المراجعة بناءً على المعايير المهنية للمراجعين الداخليين وتوفير الكفاءة المهنية للعاملين والمعرفة اللازمة للقائمين بجودة التقارير المالية (إسماعيل، 2021).

7. **دراسة تافرونت عادل (2014):** عن مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام المراجعة الداخلية للمؤسسة، وهدفت إلى بيان دور المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في تقييم أداة نظام المراجعة الداخلية، وتوصلت إلى أن المراجعة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة، بغية الوصول إلى تسيير ناجع لمختلف العمليات (تافرونت عادل، 2014).

8. **دراسة مهدي الجبوري (2016):** عن تطوير أداء وحدات المراجعة الداخلية العاملة في القطاع الحكومي في ضوء مدخل إدارة المخاطرة، دراسة ميدانية في الوحدات الحكومية العراقية لاقتراح نموذج عمل إدارة المراجعة الداخلية في ضوء مدخل إدارة المخاطر، وهدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية لواقع عمل وحدات المراجعة الداخلية الحكومية في العراق، وتوصلت الدراسة إلى أن البنية التحتية لنشاط المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية العراقية تعاني من التمسك بالمفهوم

التقليدي، وابتعادها عن المفهوم الحديث، الذي يرتكز على إدارة المخاطر، بهدف الارتقاء بمستوى جودة أداء المدقق الداخلي (مهدي الجبوري، 2016).

9. **دراسة طارق تنتوش وآخرين(2017):** بعنوان: "إطار مقترح لتأثير جاهزية المصارف التجارية الليبية على مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" وقد سعت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير المتغيرات التنظيمية والبيئية على مستويات تطبيق الصيرفة الإلكترونية بالمصارف العامة، وقد توصلت إلى أن هناك علاقة معنوية طردية بين المتغيرات التنظيمية، والبيئية، ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية، وارتفاع متوسط آراء العينة حول قيام مصرف ليبيا المركزي باستخدام الإنترنت في العمليات المصرفية (طارق تنتوش، وآخرون، 2017م).

10. **دراسة على ناظم الشيخ وعلى عبد الكريم (2017)**، بعنوان: كفاءة وفاعلية نظم المراجعة الداخلية وأثرها في تطبيق حكومة الشركات وهدفت إلى الوقوف على فاعلية المراجعة الداخلي في دراسة وتقويم نظام المراجعة الداخلية، وإظهار التطور الذي حصل لمفهوم المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات (الشيخ وعبد الكريم، 2017).

التعليق على الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المراجعة الداخلية ودورها في تحسين التقارير المالية ذات أهمية كبيرة، حيث سلطت الضوء على كيف يمكن أن تساهم أنظمة المراجعة الداخلية الفعالة في تعزيز دقة وموثوقية المعلومات المالية. لقد بينت العديد من الأبحاث العلاقة الإيجابية بين قوة المراجعة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية، مما يعزز من قدرة المؤسسات على اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة.

كما تشير الدراسات إلى أن المراجعة الداخلية تُعد أداة حيوية للرقابة المالية، إذ تساهم في تحديد المخاطر المحتملة وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجتها، وتعمل

المراجعة الداخلية على تقييم الأداء وتعد عاملاً رئيسياً في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات.

ومع ذلك، قد تواجه المؤسسات تحديات في تطبيق أنظمة المراجعة الداخلية بفعالية، مما يتطلب البحث عن أفضل الممارسات والنماذج التطبيقية المختلفة، وهو ما يمكن أن يضيفه البحث الحالي إلى النقاش الأكاديمي والعملي في هذا المجال.

بناءً على ذلك، يُرجى التركيز على كيفية تطبيق النتائج والتوصيات على الواقع العملي، وتأثير ذلك على تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

ما يميز الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة بجوانب عدة عن الدراسات السابقة، مما يجعلها إضافة قيمة للنقاش الأكاديمي والمهني حول هذا الموضوع، وفيما يأتي بعض العناصر التي قد تميز هذه الدراسة:

1. **المنهجية التطبيقية:** تركز هذه الدراسة على التطبيق العملي لمفاهيم المراجعة الداخلية، مما يوفر بيانات قابلة للاستخدام، ومبنية على الواقع العملي، بخلاف الدراسات السابقة التي قد تكون نظرية أو وصفية أكثر.
2. **تحليل العلاقة بين المراجعة الداخلية والتقارير المالية:** تسعى الدراسة إلى تحديد العلاقة الدقيقة والملموسة بين كفاءة المراجعة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية، مما يضيف بُعدًا كميًا إلى النقاش التاريخي حول تأثير المراجعة الداخلية.
3. **تنوع العينة والبيانات:** من خلال استخدام عينة متنوعة، يمكن للدراسة أن تقدم نتائج أكثر شمولية وعمومية، مما يسهل تعميم النتائج مقارنة بالدراسات السابقة.
4. **العوامل المؤثرة في فعالية المراجعة الداخلية:** تستكشف الدراسة العوامل التنظيمية والإدارية التي قد تؤثر على كفاءة المراجعة الداخلية، مثل ثقافة

المؤسسة، ونظام الرقابة، مما يتجاوز بعض الدراسات السابقة التي قد لا تتناول هذه الجوانب بعمق.

ثانياً- مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة في نظم المراجعة الداخلية ودورها في إعداد وتحسين جودة التقارير المالية ومدى قدرتها على مواكبة البرامج والتطورات وإعداد التقارير المالية وما تتطلبة النظم من إعادة النظر في مكوناتها باعتبارها المنتج الرئيسى لسير العمل وكفاءته بإدارة فروع صندوق الضمان الاجتماعي ، وبالتالي يمكن صياغة الدراسة لغرض الاجابة عن الاسئلة الاتية :

السؤال الرئيسي:

• ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن فروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الغربية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيسي ، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين موضوعية التقارير المالية ؟
2. ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين موثوقية التقارير المالية ؟
3. ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين إنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب ؟

ثالثاً- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي الآتي:

دراسة وتحليل دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.

ويتفرع منها الأسئلة الآتية:

1. التعرف على دور وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين موضوعية التقارير المالية.

2. التعرف على دور وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين موثوقية التقارير المالية.
3. التعرف على دور وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين إنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية، والتي تعد من أهم ركائز البيانات المحاسبية، حيث ستكون هذه الدراسة على فرع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الغربية؛ لما لذلك من أهمية لصندوق والمجتمع، وقد تساهم هذه الدراسة في دعم التمثيل الصادق للتقارير المالية لصندوق الضمان الاجتماعي، وهذا قد ينعكس بشكل إيجابي على الأطراف ذات العلاقة، ومن ثم تحسين سمعة الصندوق، كذلك تساهم هذه الدراسة في تحديد مواطن الضعف والخلل في نظام المراجعة الداخلية في الصندوق، والعمل على تقويمها وتصويبها، وربطها بجودة التقارير المالية، وفى ذات الوقت، فإن الدراسة ستكون مرجعا علميا للباحثين، وطلاب العلم، والعاملين في المراجعة الداخلية في فروع صندوق الضمان الاجتماعي.

خامساً- فرضيات الدراسة:

استنادا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، صيغت الفرضيات الآتية، والتي سيتم اختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات منها:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

ولاختبار الفرضية الرئيسية، يمكن صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموثوقية التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب.

سادساً- منهجية الدراسة:

تتطلب طبيعية الدراسة استخدام المنهجين الآتيين:

1. **المنهج الوصفي التحليلي**، ويستخدم في التحقيق من اختبار فرضيات الدراسة، بالاعتماد على الاستبيانة واستخدام الاختبارات الإحصائية.
2. **المنهج الاستقرائي**، وسيعتمد عليه في الحصول على معلومات مستقاة مباشرة من الدراسات والأبحاث السابقة، والمصادر الأولية والثانوية المتعلقة بالمراجعة الداخلية.

سابعاً- متغيرات الدراسة:

أولا: المتغير التابع: تحسين جودة التقارير المالية

ثانيا: المتغير المستقل: نظم المراجعة الداخلية

ثامناً- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1- الحدود الموضوعية: نظم المراجعة الداخلية ودورها في تحسين التقارير المالية.

2- الحدود المكانية: وهي مكاتب صندوق الضمان الاجتماعي في المنطقة الغربية.

3- الحدود البشرية: ستجري الدراسة على الموظفين العاملين في مكاتب الضمان الاجتماعي.

4- الحدود الزمنية: تناولت الدراسة نظم المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية للمدة من 2018م-2022م.

تاسعاً- مصطلحات الدراسة:

- **المراجعة الداخلية:** تعرف الجمعية الأمريكية للمراجعين المراجعة الداخلية بأنها عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية، والتوصل إلى نتائج (محمد طواهر، 2003).

ويعرفها خلف، بأنها النشاط الذي يتم داخل المنشأة، ويهدف إلى فحص وتقييم نظم المراجعة، ويقتصر على مراجعة العمليات المالية والمحاسبية.(خلف الوارداة، 2014).

ويعرفها وجدى حجازي، بأنها نشاط تقييمي مستقل، تقوم به الإدارة داخل المنشأة؛ بغرض فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية، وتقييم أداة الإدارات والأقسام في هذه المنشأة (وجدي حجازي، 2009).

النظام المحاسبي: يختص بجمع، وتبويب، ومعالجة، وتخزين، وتوصيل المعلومات حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر إلى الأطراف المختلفة؛ لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الصائبة.

الملاءمة: وهي نجاح التقارير والقوائم المالية في خدمة مستخدميها، من خلال توفير المعلومات بالقدر الكافي لأجل اتخاذ القرارات الصائبة، وأن تتميز المعلومات بالصحة وتوفرها في الوقت المناسب.

المصداقية: وهي القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبة والمالية من قبل مستخدميها من خلال ثلاثة عناصر هي: الصدق، وقابلية التحقق، والحيادية.

المؤهلات والخبرات: وهي المؤهلات العملية، والخبرة الفينة والعملية المكتسبة، والمعرفة بالقوانين والأنظمة، ومعايير التدقيق والمحاسبة، التي ينبغي توفرها لدى

العـاملين؛ لأداء الـدور الحيـوي المطلـوب مـنهم، وممارسـة العمـل المحاسـبي بكفـاءة وفعالية.

عاشراً- هيكلية الدراسة:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة.

أولاً: الدراسات السابقة.

ثانياً: مشكلة الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

رابعاً: أهمية الدراسة.

خامساً: فرضيات الدراسة.

سادساً: منهجية الدراسة.

سابعاً: متغيرات الدراسة.

ثامنا: حدود الدراسة.

تاسعا: مصطلحات الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري.

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية.

معايير المراجعة الداخلية.

الإطار التنظيمي لعملية المراجعة.

المبحث الثاني: التقارير المالية.

تعريف التقارير المالية.

أنواع التقارير المالية.

العوامل المؤثرة في التقارير المالية.

خصائص المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة.

ثانياً: تحليل النتائج المساهمة في المراجعة الداخلية وتسحين التقارير المالية.

النتائج.

التوصيات.

المصادر والمراجع.

الملاحق.

الفصل الثاني

"المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية"

تناول هذا الفصل:

المقدمة.

المبحث الأول: المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: التقارير المالية وعناصر جودتها.

المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.

المقدمة:

تُعد التقارير المالية أحد أهم منتجات النظام المحاسبي، الذي يحاول تزويد المستخدمين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وتقييم ربحية وأداء المؤسسات الاقتصادية (مراد، 2022: 585).

ويجب التأكد من دقة هذه التقارير قبل إصدارها؛ للتأكد من أن التقارير المالية معدة بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الحالية. بالنسبة إلى الشركات، يُعدّ تطبيق مبادئ الشفافية جزءًا مهمًا من أنشطة سوق رأس المال، حيث يحتاج المساهمون والمستثمرون إلى معلومات صحيحة ودقيقة، من أجل اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب؛ حتى يتمكنوا من فهم التغييرات الأساسية للشركة، بحيث يمكنهم حساب حصتهم من إيرادات الشركة (Elaoud and Jarboui, 2018: 617)، والهدف من إعداد البيانات المالية هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات ذات الصلة بالاستثمار والائتمان والقرارات المماثلة (Houcine, 2017).

من جانب آخر، تُعدّ المراجعة الداخلية أحد أهم آليات حوكمة الشركات، التي تهدف إلى الحد من التلاعب بالمعالجات المحاسبية التي تؤدي إلى قوائم مالية مضللة، حيث تمثل المراجعة الداخلية نشاطاً تقييماً مستمراً خلال السنة المالية، خاصتا إذا كانت تلتزم بالمعايير المهنية الصادرة عن. الهيئات المهنية للمراجعة الداخلية، مما سيؤدي إلى تحسين جودة المراجعة؛ لأن المراجعة الداخلية قادرة على كشف الاحتيال في البيانات المالية (محمد، 2016).

وتُعدّ المراجعة الداخلية من أهم آليات الرقابة، ونطاق عمل المراجعة الداخلي منصوص عليه بوضوح في المعايير المهنية للتدقيق الداخلي(IIA)، التي أصدرها المعهد، ويجب على المراجعة الداخلي أن يتتبع عمليات المؤسسة للتأكد من جدوى مساهمتها في تحقيق أهداف المنشأة، وذلك بسبب التلاعب المالي. إن عملية إعداد

التقارير ليست أكثر من أسلوب انتهازي، يتم من خلاله اتخاذ قرارات تنفيذية للتأثير على أرقام الأرباح التي سيتم الإبلاغ عنها في البيانات المالية. كما يجب على التدقيق الداخلي التحقق من جدوى هذه القرارات، والتأكد من توافقها مع أهداف الشركة، على الرغم من أن دور التدقيق الداخلي كعامل مهم في تحقيق الحوكمة قد تم تجاهله لفترة طويلة. المراجعة الداخلية تم الكشف عن دوره مع مرور الوقت، فهو يُعدّ حاليا أداة حوكمة مهمة، تعود بالنفع على المؤسسات، وهو ما أكده معهد المراجعين الداخليين(IIA) ، لأنه يحتوي على أربع ركائز أساسية: عملية حوكمة الشركات، أي " مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية" (مبارك، 2009).

ويعرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) المراجعة الداخلية بأنها "نشاط رقابي مستقل وموضوعي واستشاري" "يقدم الضمانات اللازمة، ويقدم التوصيات لتحقيق القيمة المضافة، ومن ثم تحسين فعالية المنشأة، ويساهم هذا النشاط في تحقيق أهداف المنشأة من خلال تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، وحوكمة الشركات (مراد، 2022: 585). علاوة على ذلك، أدى انهيار البنوك والشركات في الدول المتقدمة إلى إضعاف ثقة المستثمرين في التقارير المالية، مما استلزم ضرورة الرقابة والتحقيق، وقياس جودة التقارير المالية لاستعادة الثقة والمصداقية (مراد، 2022: 585).

ووفقاً للدراسات السابقة ذات الصلة، تتجلي أهمية المراجعة الداخلية في سياق الأعمال الحديثة، وتؤثر بشكل مباشر على فعالية واستدامة الشركات. إليك بعض الجوانب التي تبرز أهمية المراجعة الداخلية:

- **تعزيز الرقابة والسيطرة:** المراجعة الداخلية تقوم بتقييم فعالية نظم الرقابة والسيطرة داخل المؤسسة، مما يسهم في منع الاحتيال وتقليل المخاطر المالية.

- **تحسين الكفاءة التشغيلية:** عندما تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة العمليات الداخلية، يمكنها تحديد المجالات التي يمكن تحسينها لتعزيز الكفاءة التشغيلية.
- **تحقيق الامتثال:** تساعد المراجعة الداخلية في التحقق من أن الشركة تلتزم بالقوانين واللوائح المحلية والدولية، مما يقلل من المخاطر القانونية.
- **تعزيز الشفافية والثقة:** عندما تقدم المراجعة الداخلية تقارير شفافة ودقيقة، يزيد ذلك من مستوى الثقة بين الإدارة والمساهمين والشركاء التجاريين.
- **تحسين إدارة المخاطر:** تساعد المراجعة الداخلية في تحليل وتقييم المخاطر المحتملة، وتقديم توصيات لإدارتها بشكل فعال.
- **تعزيز الأمان المالي:** من خلال فحص وتقييم العمليات المالية، تسهم المراجعة الداخلية في تحسين الأمان المالي وضمان دقة التقارير المالية.
- **تطوير السياسات والإجراءات:** تعمل المراجعة الداخلية على تقييم فعالية واتساق السياسات والإجراءات داخل المؤسسة، وتقدم توصيات لتحسينها.
- **دعم اتخاذ القرارات:** تقدم المراجعة الداخلية معلومات دقيقة وشاملة، تدعم عمليات اتخاذ القرارات الاستراتيجية للإدارة.
- **تحقيق التحسين المستمر:** من خلال متابعة توصيات المراجعة الداخلية، يمكن للشركة تحقيق التحسين المستمر في أدائها وعملياتها.
- **تعزيز الثقافة التنظيمية:** تساعد المراجعة الداخلية في تعزيز ثقافة التحسين المستمر، والالتزام بالمعايير الأخلاقية داخل المؤسسة.
- **بشكل عام،** يُعدّ دور المراجعة الداخلية حاسمًا لضمان استدامة وازدهار الشركات، وتعزيز فعالية أدائها في بيئة الأعمال المتغيرة.

وتأسيسا على ما سبق، تسهم المراجعة الداخلية في الكشف عن الاحتياجات التدريبية وتقديم توصيات لتطوير مهارات العاملين، وتعد المراجعة الداخلية شريكًا

حيويًا للإدارة في تحقيق أهداف النمو والاستدامة، وتسهم مراجعة الشركات الداخلية في ضمان الامتثال للسياسات والإجراءات القانونية والتنظيمية، وتقيم المراجعة الداخلية فعالية نظم إدارة المخاطر، وتقدم توصيات لتعزيزها. ويمكن لمراجعة الشركات الداخلية تحليل الاتجاهات الصناعية وتقديم توجيه استراتيجي للشركة، كما تعمل المراجعة الداخلية على تعزيز الالتزام بمبادئ الأخلاق في جميع جوانب العمل، وتسعى إلى تحسين فعالية العمليات، وتقديم توصيات لتحقيق التحسين المستمر، كما يمكن أن تسهم المراجعة الداخلية في تحليل أثر الابتكارات، وتقديم توصيات لتكاملها بشكل فعال. وتسلط مراجعة الشركات الداخلية الضوء على تقييم الأداء المالي، وتقديم تحليل شامل للنتائج. وتعزز المراجعة الداخلية فهم الإدارة لاحتياجات المساهمين، وتقديم تقارير شفافة حول الأداء، كما تؤدى مراجعة الشركات الداخلية إلى تعزيز ثقة الأطراف المعنية والشركاء التجاريين، وتعمل على تعزيز ثقافة التحسين المستمر والابتكار داخل المؤسسة.

وبناء عليه ، فقد تم تقسيم هذا الفصل الي المباحث الآتية:

المبحث الأول: المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: التقارير المالية وعناصر جودتها.

المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.

المبحث الأول: المراجعة الداخلية

(نُبذة تاريخية - مفهومها – أهميتها – أهدافها - أدوارها)

تمهيد:

المراجعة الداخلية: هي فحص ومراقبة وتحليل الأنشطة المتعلقة بعمليات الشركة، بما في ذلك هيكل أعمالها، وسلوك الموظفين، وأنظمة المعلومات. كما أن المراجعة الداخلية أيضاً هي نشاط استشاري، وضمان مستقل وموضوعي، يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. وهي تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط؛ لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. ويقوم المدقق الداخلي بتقييم العمليات على أساس يومي، أو أسبوعي، أو شهري، أو سنوي؛ لقياس مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة، ويساعد في اكتشاف الأدلة على أي احتيال، أو هدر، أو سوء استخدام لموارد الشركة. وقد يتم تدقيق بعض الأقسام بشكل متكرر أكثر من غيرها، فقد تحتاج عملية التصنيع إلى عمليات تدقيق أو مراجعة يومية لأغراض مراقبة الجودة، في حين قد يحتاج قسم الموارد البشرية إلى مراجعة سنوية للسجلات والعمليات، وفي هذا السياق، نستعرض في هذا المبحث نبذة تاريخية حول المراجعة الداخلية، مفهومها، أهميتها، أهدافها، وأدوارها.

1-2 نُبذة تاريخية عن المراجعة الداخلية :

لقد تطورت وظيفة المراجعة الداخلية، التي بدأت كإجراء فحص داخلي، يستخدم لتجنب ضرورة إجراء تدقيق تفصيلي من قبل مدققين خارجيين. بغرض "التحقق من السجلات التفصيلية وحماية الأصول"، وقد عرفت في السبعينات بأنها نشاط تقييم مستقل داخل المنظمة لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، فهي مراقبة

إداريـة تعمـل عـن طريـق قيـاس وتقيـيم فعاليـة الضـوابط الأخـرى، وقـد وصـف برينـك وكاشـين ووويـت هـذا النمـو، فعـادةً مـا تنشـأ مهـام التـدقيق الـداخلي الأولـى لتلبيـة الاحتياجات التشغيلية الأساسية والمحددة بدقة، وكان أول اهتمام خاص للإدارة هو مـا إذا كانـت أصـول المنظمـة محميـة، ومـا إذا كـان يـتم الالتـزام بـإجراءات الشـركة وسياساتها، وما إذا كانت السجلات المالية موثوقة، ولكن مع مرور الوقت، تغير هذا الوضع كثيراً، وكانت عمليات مختلف المنظمات تتزايد بشكل كبير من حيث الحجم والتعقيد. كما أدت المشاكل الإدارية التي نشأت على هذا النحو إلى ضغوط جديدة فـي إدارة المسـتوى الأعلـى، وفـي الوقـت نفسـه، كـان المراجعـون الـداخليون أنفسـهم يدركون الفرص المتاحة، وكانوا يبادرون بشكل متزايد إلى أنواع جديدة من الخدمة. ومن ثم، اتخذ المراجعين الداخليون طابعاً أوسع وأكثر توجهاً نحو الإدارة. ونظرًا لأن التدقيق الـداخلي السـابق كـان موجهًـا إلـى حد كبيـر نحـو المحاسـبة، فقد ظهـر هـذا الاتجاه التصـاعدي أولاً فـي مجـالات المحاسبة والرقابـة الماليـة (Hackett and Mobley, 1976).

كما يرتبط إنشاء ونمو وتطور مهنة المراجعة الداخلية المعاصرة ارتباطا وثيقا بتاريخ معهد المراجعين الداخليين (IIA)، وهي منظمة تأسست في الولايات المتحدة عام 1941م. في الطبعة التي صدرت مؤخرا من 60 عاما من التقدم من خلال المشاركة، والتي تؤرخ تاريخ معهد المراجعين الداخليين، يلاحظ مؤرخ المراجعة الداخلية ديل فلشر، "إن تاريخ معهد المراجعين الداخليين الممتد على مدى 60 عاما لامع، وقد ساهمت النقاط البارزة الواردة في هذا السرد الممتد على مدى 10 سنوات في التنظيم الذي أصبحت عليه جمعية المراجعين الداخليين اليوم:

- الرابطـة المهنيـة الدوليـة الرئيسـية المكرسـة لتعزيـز وتطـوير ممارسـة المراجعـة الداخلية.
- السلطة المعترف بها، وكبير المعلمين، والقائد المعترف به في المعايير.

- الشهادات، والبحث، والتوجيه التكنولوجي للمهنة في جميع أنحاء العالم.
- مقر عالمي يضم 76,400 عضو في 141 دولة". (فلشر وماكنتوش، 2002)

وبالنظر إلى أصول معهد المراجعين الداخليين المتواضعة. إلى حد ما – مجموعة صغيرة من 24 عضوا مستأجرا، عقدوا الاجتماع الافتتاحي لجمعية المراجعين الداخليين في مدينة نيويورك1 في 9 كانون الأول/ديسمبر 1941 – فإن هذا التوسع العالمي، والأهمية المستمرة، والتأثير المتزايد، والاعتراف بجمعية المراجعين الداخليين، ومهنة المراجعة الداخلية على مدى السنوات ال 60 الماضية يشكل نموا وتقدما ملحوظين. في الواقع، يبدو أن مهنة المراجعة الداخلية تستعد بالتأكيد للنمو الديناميكي المستمر، وتعد بأن تصبح "مهنة للقرن الواحد والعشرون".

2-1-1 المراجعة الداخلية: منظور تاريخي

يعزى الطلب على كل من المراجعة الخارجية والداخلية إلى الحاجة إلى وجود بعض وسائل التحقق المستقل للحد من أخطاء حفظ السجلات، واختلاس الأصول، والاحتيال داخل المنظمات التجارية وغير التجارية. تم وصف جذور التدقيق، بشكل عام، بشكل حدسي من قبل مؤرخ المحاسبة ريتشارد براون (Sharaf, ang Mauta, 1991) على النحو الآتي:

يعود أصل التدقيق إلى عصور قديمة، لم تكن بعيدة كثيرًا عن نشأة المحاسبة نفسها. فمع تطور الحضارة وازدياد الحاجة إلى إدارة ممتلكات الغير من قبل أفراد آخرين، أصبح من الضروري وجود آلية لضمان نزاهة وأمانة الشخص المسؤول عن تلك الممتلكات، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى شكل من أشكال التحقق والتدقيق.

هذا، ومنذ عام 4000 قبل الميلاد، يعتقد المؤرخون أن أنظمة حفظ السجلات الرسمية تم تأسيسها لأول مرة من قبل الشركات المنظمة والحكومات في الشرق؛ لتهدئة مخاوفهم بشأن المحاسبة الصحيحة للإيصالات والمدفوعات، وتحصيل

الضرائب. حدثت تطورات مماثلة فيما يتعلق بسلالة تشاو في الصين (1122–256 قبل الميلاد). يمكن إرجاع الحاجة إلى عمليات التدقيق ومؤشراتها إلى الأنظمة المالية العامة في بابل، واليونان، والإمبراطورية الرومانية، ودول المدن الإيطالية، وما إلى ذلك، وكلها طورت نظاما مفصلا للشيكات والشيكات المضادة ، ومع مرورالزمان، تم إدخال الأنظمة الأوروبية لمسك الدفاتر والتدقيق في الولايات المتحدة. مع نمو الأنشطة التجارية، من حيث الحجم، والنطاق، والتعقيد، ظهرت حاجة ماسة إلى وظيفة ضمان داخلية منفصلة، من شأنها التحقق من المعلومات (المحاسبية) المستخدمة في صنع القرار من قبل الإدارة. تحتاج الإدارة إلى بعض الوسائل لتقييم ليس فقط كفاءة العمل المنجز للأعمال التجارية، ولكن أيضا صدق موظفيها. في مطلع القرن العشرين، كان ينظر إلى إنشاء وظيفة رسمية للمراجع الداخلي، يمكن تفويض هذه المسؤوليات إليها على أنها الإجابة المنطقية. في الوقت المناسب، أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية مسؤولة عن "الجمع، الدقيق والإبلاغ التفسيري عن حقائق الأعمال المختارة" لتمكين الإدارة من تتبع التطورات والأنشطة والنتائج المهمة للأعمال من المعاملات المتنوعة والضخمة، ولطالما أدركت الشركات في صناعات السكك الحديدية والدفاع والتجزئة قيمة خدمات المراجعة الداخلية، وذهبت إلى ما هو أبعد من مراجعة البيانات المالية، وكرست نفسها لتقديم تقارير تشغيل موثوقة، تحتوي على بيانات غير مالية، مثل "كميات الأجزاء التي تعاني من نقص في العرض، والالتزام بالجداول الزمنية، وجودة المنتج "(Whittington and Pany, 1998)، وبالمثل، فإن مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة (GAO)، والعديد من مكاتب مراجعي الحسابات في الولايات، على سبيل المثال، مكتب مراجعي الحسابات في ولاية أوهايو، قد وظفوا تقليديا أعدادا كبيرة من المراجعين الداخليين، وباختصار، التأثير الجماعي لتعقيد المعاملات المتزايدة وحجمها، وبعد المالك / المدير (المديرون) عن مصدر المعاملات، والتحيز المحتمل

للأطراف المبلغة (الوكلاء)، والخبرة الفنية (المحاسبية) المطلوبة لمراجعة وتلخيص أنشطة الأعمال بطريقة مجدية، والحاجة إلى الوضع التنظيمي لضمان الاستقلال والموضوعية، فضلا عن الانضباط الإجرائي اللازم لكونهم "عيون وآذان" الإدارة، ساهمت جميعها في إنشاء إدارة المراجعة الداخلية داخل منظمات الأعمال، بدءا من وظيفة الأعمال الداخلية التي تركز في المقام الأول على الحماية من الاحتيال في كشوف المرتبات، وفقدان النقد، والأصول الأخرى، تم توسيع نطاق المراجعة الداخلية بسرعة للتحقق من جميع المعاملات المالية تقريبا، وبعد ذلك، انتقل تدريجيا من التركيز على "التدقيق للإدارة" إلى نهج "تدقيق الإدارة" (Reeve et al., 198).

يمكن قياس الأهمية الحاسمة للمراجعة الداخلية للحسابات وصلتها بالأعمال التجارية، فضلا عن سبب وجود إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة على أفضل وجه من الملاحظات التالية ذات الرؤية والبصيرة، التي أدلى بها اثنان من أعضاء ميثاق معهد المراجعين الداخليين (Flesher, 1996, pp1,3):

"خلقت الضرورة المراجعة الداخلية، وجعلتها جزءا لا يتجزأ من الأعمال الحديثة، ولا يمكن لأي شركة كبيرة الهروب منها. إذا لم يحصلوا عليها الآن، فسيتعين عليهم الحصول عليها عاجلا أم آجلا، وإذا استمرت الأحداث في التطور كما هو الحال في الوقت الحالي، فسيتعين عليهم الحصول عليها عاجلا ". (Ramamoorti, 2002)، "المعهد هو ثمرة الاعتقاد من جانب المراجعين الداخليين بأن هناك حاجة إلى منظمة في هيكل الأعمال الأمريكية لتطوير الوضع المهني الحقيقي للتدقيق الداخلي... على الرغم من أن جذورها في المحاسبة، إلا أن هدفها الرئيسي يكمن في مجال الرقابة الإدارية، وهو يشتمل على مراجعة مالية وتشغيلية كاملة داخل الشركة" (Ramamoorti, 2003)

ومع ذلك، ففي السنوات الأولى بعد إنشاء معهد مراجعي الحسابات الداخليين، كان لا يزال ينظر إلى المراجعة الداخلية للحسابات على أنها امتداد وثيق الصلة

بعمل مراجعي الحسابات الخارجيين، وكثيرا ما يطلب منهم مساعدة مراجعي الحسابات الخارجيين في استعراض البيانات المالية، أو أداء مهام ذات صلة بالمحاسبة مثل التسويات المصرفية. واعتبر أن المراجعين الداخليين للحسابات يلعبون دورا متواضعا إلى حد ما داخل المنظمات، ولا يتحملون سوى "مسؤولية محدودة الطيف الإداري الكلي. " (Moeller, R., and H.N. Witt, 1999).

بعد ما يقرب من عقدين من تأسيس معهد المراجعين الداخليين، قدم (Brink and Cashin, 1958) التعريف الآتي للتدقيق الداخلي، الذي يمهد الطريق لتوجه "التدقيق التشغيلي" وهكذا يبرز المراجعة الداخلية كجزء خاص من مجال المحاسبة الواسع، باستخدام التقنيات الأساسية وطريقة التدقيق. حقيقة أن الجمهور غالبا ما يؤدي استخدام المحاسب والمدقق الداخلي للعديد من التقنيات نفسها إلى افتراض خاطئ بأن هناك اختلافا بسيطا في العمل أو في الأهداف النهائية. يهتم المدقق الداخلي، مثل أي مدقق حسابات، بالتحقيق في صحة الإقرارات، ولكن في حالته، تغطي الإقرارات التي يهتم بها نطاقا أوسع بكثير، وتتعلق بالعديد من الأمور التي غالبا ما تكون فيها العلاقة بالحسابات بعيدة إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدقق الداخلي، كونه رجل شركة، لديه مصلحة أكثر حيوية في جميع أنواع عمليات الشركة، وهو بطبيعة الحال أكثر اهتماما بالمساعدة في جعل تلك العمليات مربحة قدر الإمكان. ومن ثم، إلى حد كبير، تأتي خدمات الإدارة للتأثير على تفكيره ونهجه العام "، وبعد ذلك بوقت قصير، أكد مجلس المؤتمر الصناعي الوطني على أهمية المراجعة الداخلية (Walsh, 1963):

"إن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الإدارة والعمل، جعلت من الضروري وضع سلسلة من الضوابط التي يمكن من خلالها إدارة الأعمال بكفاءة. يقوم المدقق الداخلي بإتقان وإكمال كل من هذه الأنشطة، من خلال توفير تقييم ميداني لكل شكل من أشكال الرقابة، ولا يوجد بديل معروف لهذا النشاط".

وفيما يتعلق بالمعايير المهنية والمسؤوليات المهنية، يمكن القول: إن الشخصين الأكثر نفوذا في تاريخ معهد المراجعين الداخليين هما فيكتور ز. برينك ولورانس ب. سوير، على التوالي. وقد تم تقديم فيكتور برينك كشخصية رائدة في المراجعة الداخلية في القرن العشرين، وكان له دور فعال في الحصول على بيان مسؤوليات المراجع الداخلي الصادر عن معهد المراجعين الداخليين في عام 1947. وأوضح البيان مسؤوليات المراجع الداخلي، أنه في حين أن المراجعة الداخلية للحسابات تتناول في المقام الأول المسائل المحاسبية والمالية، فإن المسائل ذات الطابع التشغيلي تقع أيضا في نطاق أنشطتها.

وبحلول عام 1957، تم توسيع بيان مسؤوليات المراجعة الداخلية بشكل كبير، ليشمل العديد من الخدمات للإدارة، مثل:

1. مراجعة وتقييم سلامة وكفاية وتطبيق الضوابط المحاسبية والمالية والتشغيلية.
2. التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات المعمول بها.
3. التحقق من مدى احتساب أصول الشركة وحمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.
4. التأكد من موثوقية المحاسبة وغيرها من البيانات التي تم تطويرها داخل المنظمة.
5. تقييم جودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات الموكلة إليه.

بعد ذلك، في عام 1971، كرئيس للجنة البحوث، تولى لورانس سوير مهمة مراجعة بيان المسؤوليات بنجاح، وخضع بيان المسؤوليات لمزيد من التنقيحات في الأعوام 1976، و1981، و1990؛ ليعكس التطور المستمر والسريع لمهنة المراجعة الداخلية.

في عام 1978، وافق معهد المراجعين الداخليين رسميا على معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير)، والتي كان لها الأغراض الآتية:

1. المساعدة في إبلاغ الآخرين بدور المراجعة الداخلية للحسابات، ونطاقها، وأدائها، وأهدافها.

2. توحيد المراجعة الداخلية في جميع أنحاء العالم.

3. تشجيع تحسين المراجعة الداخلية.

4. وضع أسس لقياس متسق لعمليات المراجعة الداخلية.

5. توفير وسيلة يمكن من خلالها الاعتراف الكامل بالمراجعة الداخلية كمهنة".

كما تضمنت تلك المعايير التعريف والهدف التاليين للمراجعة الداخلية للحسابات:

"المراجعة الداخلية: هي نشاط تقييم مستقل، يتم إنشاؤه داخل المنظمة كخدمة للمنظمة، وهي عنصر تحكم يعمل من خلال فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط الأخرى. والهدف من المراجعة الداخلية للحسابات هو مساعدة أعضاء المنظمة في أداء مسؤولياتهم بفعالية، وتحقيقا لهذه الغاية، تزودهم المراجعة الداخلية للحسابات بالتحليلات، والتقييمات، والتوصيات، والمشورة، والمعلومات المتعلقة بالأنشطة المستعرضة. ويشمل هدف مراجعة الحسابات تعزيز الرقابة الفعالة بتكلفة معقولة".

كما حددت المعايير التي ينبغي من خلالها تقييم عمليات إدارة المراجعة الداخلية وقياسها، وقد غطت مختلف جوانب المراجعة الداخلية داخل المنظمات مثل الاستقلالية، والكفاءة المهنية، ونطاق العمل، وأداء أعمال التدقيق، وإدارة إدارة المراجعة الداخلية. تم تضمين تفسيرات المعايير في البيانات الخاصة بمعايير المراجعة الداخلية (SIAS) ؛ بعض الأمثلة على ذلك كانت SIAS محددة، تركز على مفاهيم الرقابة، وتقييم المخاطر، ومنع الاحتيال والتحقيق فيه، والعلاقات مع المراجعين المستقلين، والتواصل مع مجلس الإدارة، وتخطيط المهام، ومتابعة نتائج التدقيق.

وبحلول ذلك الوقت، ومن حيث التخطيط والعمل الميداني وإعداد التقارير، كانت الخطوات الأساسية في مراجعة الحسابات التشغيلية قد تتسلسل على النحو الآتي: إجراء مسح أولي؛ وتطوير برنامج التدقيق، وأداء العمل الميداني؛ إعداد أوراق

العمل؛ وضع قائمة بالتدقيق وتحديد أولوياته النتائج؛ مناقشة النتائج مع الجهة الخاضعة للمراجعة؛ وأخيرا، إعداد وتقديم تقرير التدقيق، وكانت المعايير وSIAS بمثابة مقاييس لجودة أداء مهام عمل المراجعة الداخلية.

علاوة على ما سبق، لم يكن هناك شك في أنه بحلول أواخر سبعينيات القرن العشرين، حصل مجال المراجعة الداخلية على الحق في أن يطلق عليه "مهنة كاملة"

ولكي ترفع وظيفة المراجعة الداخلية من مكانتها التنظيمية، كان من الأهمية بمكان أن تقيم علاقة قوية مع "المسؤولين عن الحوكمة التنظيمية"، وأن تتواصل مباشرة مع لجنة التدقيق. وهناك أدلة كثيرة اليوم على أن علاقة الإبلاغ هذه ينظر إليها على نطاق واسع على أنها أفضل ممارسة في أكثر الشركات تقدما، الملتزمة بتعزيز هيكل وعمليات الإدارة. في دراسة مبكرة ولكنها بارزة عن لجان مراجعة حسابات الشركات، ذكر (Mautz and Neumann, 1977)، "بالنسبة إلى الجزء الأكبر، ينظر إلى لجنة التدقيق على أنها جسر بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات... للوفاء بمسؤولياتهم تجاه المساهمين والجمهور بشكل عام، كان على أعضاء لجنة التدقيق أن يصبحوا أكثر اهتماما بمسائل التدقيق، وعلى دراية أفضل بها. كما أصبحت الإدارة مدركة لضرورة حماية نفسها من خلال الاهتمام الكافي بالضوابط الداخلية وعمليات مراجعة الحسابات الفعالة. ونتيجة لذلك، أصبح أكثر استجابة لاقتراحات مراجعي الحسابات وطلبات لجنة التدقيق للحصول على معلومات". وعلى نفس المنوال، لاحظ المؤلفان (Brink and Witt,1982) "في معظم الحالات، انتقلت مجموعة المراجعة الداخلية إلى مستويات عالية جدا في جميع المجالات التشغيلية، ورسخت نفسها كجزء مهم ومحترم من القمة. بالنسبة إلى جهد الإدارة، وإلى حد متزايد أيضا، يخدم المدقق الداخلي مجلس الإدارة عادة من خلال لجنة التدقيق التابعة لذلك المجلس".

ولكن بحلول عام 1993، أشار بيان مسؤوليات المراجعة الداخلية للحسابات إلى أن "نطاق المراجعة الداخلية للحسابات يشمل فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة، ونوعية الأداء في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليه". في هذا الوقت، شمل نطاق المراجعة الداخلية Ramamoorti, (2003) ما يأتي:

- استعراض موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية، والوسائل المستخدمة لتحديد هذه المعلومات، وقياسها، وتصنيفها، والإبلاغ عنها.
- مراجعة الأنظمة الموضوعة لضمان الامتثال لتلك السياسات، والخطط، والإجراءات، والقوانين، واللوائح التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على العمليات والتقارير، وتحديد ما إذا كانت المنظمة ممتثلة.
- استعراض وسائل صون الأصول، والتحقق عند الاقتضاء من وجود هذه الأصول.
- تقييم الاقتصاد والكفاءة التي تستخدم بها الموارد.
- مراجعة العمليات أو البرامج، للتأكد مما إذا كانت النتائج تتفق مع الأهداف والغايات المحددة، وما إذا كانت العمليات أو البرامج يتم تنفيذها كما هو مخطط لها.

كان من المفهوم جيدا في أوائل تسعينيات القرن العشرين أن المراجعين الداخليين، اعتمادا على احتياجات وتفضيلات منظمتهم الخاصة، عملوا في مجالات عدة: تدقيق الامتثال، ومراجعة دورات المعاملات، والتحقيق في الاحتيال والمخالفات الأخرى، وتقييم الكفاءة التشغيلية، والتحليل، والقياس والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية وعلى مستوى المنظمة، وغيرها من أنشطة الضمان والاستشارات. قاموا بإجراء مجموعة من المراجعات المالية، وعمليات التدقيق والمراجعات التشغيلية، وعمليات التدقيق (تسمى أحيانا عمليات تدقيق البرامج، ومراجعات الأداء، وعمليات التدقيق

الشاملة، وغيرها من التسميات الوصفية المماثلة)، ومراجعات الإدارة، ومراجعات الامتثال، وعند أداء العديد من هذه الأنشطة، جعل المدققون الداخليون نهجهم قائما على المخاطر، ويركز على الضوابط، كما أنها استفادت على نطاق واسع من تطبيقات التكنولوجيا المتطورة في إجراء عمليات مراجعة الحسابات.

وتدريجيا، بدأ المدققون الداخليون أيضا في إظهار "تخصص الصناعة"، من حيث معرفتهم بالمجال لصناعات محددة مثل الرعاية الصحية، والنفط، والغاز، والطاقة، والدفاع، والخدمات المالية، والنقل، وتجارة الجملة والتجزئة، والتكنولوجيا، والاتصالات، والإعلام، والترفيه، والحكومة، والمنظمات غير الربحية، والتعليم، وما إلى ذلك. بدأ موظفو المراجعة الداخلية للحسابات يأتون من خلفيات متنوعة، بما في ذلك نسبة كبيرة من التخصصات غير المحاسبية، واكتسبت النساء مكانة بارزة في المهنة، كما أصبح المدققون الداخليون أكثر توجها دوليا. وفي كثير من الحالات، أصبح المراجع الداخلي انتهازيا إلى حد ما، وبدأ المدققون الداخليون في المشاركة والمساهمة في "مشاريع خاصة" على أساس الطوارئ، سواء أكان أداء دور مسؤولي المخاطر، أم مسؤولي الأخلاقيات، أم مسؤولي الامتثال، بحسب ما يتطلبه الوضع.

2-1-2 الممارسة المعاصرة للمراجعة الداخلية:

ومع ازدياد ورسوخ مهنة المراجعة الداخلية، استجابت بسرعة للمطالب الجديدة من ولايات تنظيمية وتشريعية مهمة، فضلا عن التقارير (الدولية) رفيعة المستوى: إقرار قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (1977)، ولا سيما تركيزه على الضوابط الداخلية؛ وإصدار تقرير اللجنة الوطنية للإبلاغ المالي الاحتيالي (Treadway Commission Report, 1987)؛ تقرير لجنة المنظمات الراعية (COSO)، التابعة للجنة تريدواي (COSO، 1992) ؛ فضلا عن أطر الرقابة الداخلية اللاحقة، التي قدمها تقرير لجنة كادبوري (تقرير كادبوري، المملكة المتحدة)؛ لجنة معايير

المراقبة ؛ ولجنة الملك (تقرير كينغ، جنوب أفريقيا)؛ التعديلات التي أدخلت على المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام الفيدرالية الأمريكية (1995)، التغييرات الأخيرة في قواعد بورصة نيويورك فيما يتعلق بهيكل وتكوين مجلس إدارة الشركات المدرجة في البورصة، وكذلك شرط أن يكون لجميع الشركات المدرجة في البورصة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، وقانون ساربينز أوكسلي لعام 2002، الذي تم تمريره حديثا، والدعوات المستمرة لتحسين الإدارة التنظيمية (Ramamoorti, 2003).

كما شهدت بيئة الأعمال تغيرا سريعا وثوريا مع عواقب بعيدة المدى على المنظمات في جميع أنحاء العالم، وشملت استجابات الإدارة للمنافسة العالمية الشرسة تحسين مبادرات إدارة الجودة والمخاطر ، وإعادة هندسة الهياكل والعمليات، وزيادة المساءلة، وكلها تحتاج إلى معلومات أكثر موثوقية وموثوقية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات. كما تسعى المنظمات جاهدة إلى وضع هياكل وعمليات حوكمة أكثر فعالية، وفي مثل هذا المناخ، ليس من المستغرب أن ينظر إلى وظيفة المراجعة الداخلية على أنها المجموعة الأكثر تأهيلا من المهنيين للمساعدة في مثل هذه التجارب، مع تحسين الحوكمة، وكذلك دعم عمليات الحوكمة الرئيسية؛ لرصد الضوابط، وتقييم الفعالية التشغيلية لهذه الاستراتيجيات والمبادرات الإدارية. ومع ذلك، للاستفادة من هذه الزيادة الهائلة في الطلب على خدماتهم، لا يحتاج المدققون الداخليون إلى ذخيرة معززة بشكل كبير من المهارات والسمات والكفاءات فحسب، بل يحتاجون أيضا إلى رفع وضعهم التنظيمي وصورتهم بشكل متناسب، ومواءمة أنفسهم بشكل مناسب داخل مؤسساتهم (Ramamoorti, 2003). ويلتقط (Ratliff and reding,2002:11) المسؤوليات الموسعة ومجموعة المهارات لمدقق القرن الواحد والعشرين على النحو الآتي:

"يجب أن يكون مدققو الحسابات في القرن الواحد والعشرين مستعدين ل "تدقيق" كل شيء تقريبا: العمليات (بما في ذلك أنظمة التحكم)، والأداء، ونظم

المعلومات والمعلومات، والامتثال القانوني، والبيانات المالية، والاحتيال، وإعداد التقارير البيئية والأداء، والجودة. يجب على المراجعين إتقان الآتي:

1. مهارات التفكير التحليلي والنقدي.
2. طريقة فعالة لاكتساب فهم كاف لأي جهة خاضعة للتدقيق سواء أكانت فرد أم منظمة أم نظاماً.
3. مفاهيم ومبادئ وتقنيات جديدة للرقابة الداخلية.
4. إدراك وفهم المخاطر والفرص المتعلقة بكل من الجهة الخاضعة للتدقيق والمراجعين.
5. تطوير أهداف التدقيق العامة والمحددة لأي مشروع تدقيق.
6. اختيار وجمع (باستخدام مجموعة واسعة من إجراءات التدقيق) وتقييم وتوثيق أدلة التدقيق، بما في ذلك استخدام الاستقراء الإحصائي وغير الإحصائي.
7. نتائج تدقيق التقارير في مجموعة متنوعة من التنسيقات لمجموعة متنوعة من المستلمين.
8. متابعة التدقيق.
9. أخلاقيات المهنة.
10. تقنية تدقيق قابلة للتطبيق عبر مجموعة متنوعة من أنواع تقارير التدقيق.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المراجعين فهم مفاهيم استقلالية المدقق وموضوعيته، حيث ترتبط هذه المفاهيم بأنواع مختلفة من عمليات التدقيق من قبل أنواع مختلفة من المراجعين، يجب أن يفهموا تماما الآثار المترتبة على التكلفة، والأهمية النسبية للمخاطر، والفرص، وأدلة التدقيق ".

وعلى نفس المنوال، يسرد (Moeller and Witt, 1999: 14-15) السمات الشخصية الضرورية التالية لتكون مدققا داخليا ناجحا (بالإضافة إلى المؤهلات الفنية والمهنية، هذه قائمة هائلة): (1) الإنصاف والنزاهة الأساسيان. (2) التفاني في

مصالح المنظمة. (3) التواضع المعقول. (4) اتزان المهنية. (5) التعاطف. (6) اتساق الدور. (7) الفضول. (8) الموقف النقدي. (9) اليقظة. (10) المثابرة؛ (11) الطاقة. (12) الثقة بالنفس. (13) الشجاعة. و(14) القدرة على إصدار أحكام سليمة. كما تشكل الأدوار والمسؤوليات والسمات الجديدة للمدقق الداخلي المعاصر التي تصورها هؤلاء المؤلفون مهمة صعبة. ولفهم هذه العناصر على نحو أفضل، قامت مؤسسة أبحاث معهد المراجعين الداخليين برعاية دراسة واسعة النطاق ومؤلفة من ثلاثة مجلدات عن إطار الكفاءات للمراجعة الداخلية للحسابات (Birkett et al., 1999). أشارت هذه الدراسة التي أجريت عالميا بوضوح إلى حاجة المراجعين الداخليين إلى امتلاك مجموعة موسعة بشكل جذري من المهارات والكفاءات للتعامل مع التغيير الهائل، والتعقيد في كل من عمليات القطاعين العام والخاص. وخلصت دراسة أجرتها دلفي، كجزء من دراسة شاملة أجرتها الوكالة، إلى أنه في سياق التغيير المتزايد وعدم اليقين، تضيف وظيفة المراجعة الداخلية قيمة من خلال توفير ضمانات للمكلفين بالحوكمة التنظيمية، بأن التعرض للمخاطر التنظيمية مفهوم جيدا، ويتم رصده، وتحت السيطرة. ومن الاستنتاجات الأخرى التي توصلت إليها دراسة دلفي، أن أنشطة المراجعة الداخلية في المستقبل ستجرى على الأرجح من خلال فرق عمل مرنة، وفي كثير من الأحيان ذاتية التوجيه، تضم مزيجا متنوعا من أخصائيي المراجعة الداخلية، وأخصائيي التطبيقات، والموظفين التنظيميين العامين.

من جانب آخر، وصفت دراسة أخرى أجرتها مؤسسة أبحاث معهد المراجعين الداخليين (Rittenberg and Covaleski, 1997)، وقيمت أثر "ظاهرة الاستعانة بمصادر خارجية" وقدمت النقاط الموجزة التالية لمهنة المراجعة الداخلية للحسابات سريعة التطور: (1) هناك تغيير هائل يجري في الطريقة التي تتم بها مراجعة الحسابات. (2) هناك تغيير هائل يجري في الطريقة التي تتم بها مراجعة الحسابات. (3) هناك تغيير هائل يجري في الطريقة التي تتم بها مراجعة الحسابات. (4) هناك تغيير هائل

يجري في الطريقة التي تتم بها مراجعة الحسابات. (5) هناك تغيير هائل يجري في الطريقة التي تتم بها مراجعة الحسابات. (6) هناك تغيير هائل يجري في الطريقة التي تتم بها مراجعة الحسابات. (7) هناك تغيير هائل يجري في الطريقة التي تتم بها مراجعة الحسابات. (8) هناك تغيير هائل يجري في الطريقة التي تتم بها مراجعة الحسابات. (9) هناك تغيير هائل يجري في الطريقة التي تتم بها مراجعة الحسابات. (10) هناك تغيير هائل يجري في الطريقة التي تتم بها مراجعة الحسابات. (11) يمكن القيام بأعمال المراجعة الداخلية من قبل غير الموظفين. (12) تمثل استقلالية مراجعة الحسابات مشكلة، ولكن الاستعانة بمصادر خارجية ليست مسألة "النجاح أو الفشل". (13) ينبغي أن تتصرف إدارات المراجعة الداخلية للحسابات القائمة كما لو كانت "ستخضع لاختبار السوق". (14) ينبغي لمعهد الاستثمار الدولي أن يعيد النظر في عمليته لوضع المعايير والسياسات.

في أواخر تسعينيات القرن العشرين، جزئيا نتيجة للدراسات البحثية الثاقبة، التي ترعاها جمعية المراجعين الداخليين، بالإضافة إلى العديد من المقالات ذات التفكير المستقبلي في المجلة الرئيسية لمعهد المراجعين الداخليين، المدقق الداخلي، اعترفت جمعية المراجعين الداخليين بالحاجة الأساسية إلى إعادة تقييم وتقييم المبادئ الحاكمة للمهنة، وتوجهها، وقاعدة معارفها من الكفاءات والمهارات. كان هناك هدف رباعي وراء الوثيقة الاستراتيجية لمعهد المراجعين الداخليين "رؤية للمستقبل"، وهو تعزيز القيمة الاقتصادية للتدقيق الداخلي. ضمان المراجعة الداخلية عالية الجودة باستمرار، تعزيز المكانة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، وتحقيق وعي واسع النطاق بالسوق بالمراجعة الداخلية للحسابات في تقرير (GTF، 1999). وأجرت فرقة العمل المعنية بالتوجيه استعراضا شاملا للمعايير المهنية القائمة، ومدونة قواعد السلوك، بل وحتى تعريف المراجعة الداخلية للحسابات. وخلصوا إلى أن المصطلحات القديمة فشلت في "أن تعكس بشكل كاف تطور الممارسة، [أو] تعزز

بشكل فعال مهنة المراجعة الداخلية للحسابات في السوق التنافسية" (Krogstad, Ridley and Rittenberg, 1999). ويتضمن إطار الممارسات المهنية الجديد الأغراض الآتية في تقرير (فريق العمل العالمي، 1999):

1. توفير إطار مرن لدعم وتعزيز طائفة واسعة من أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات ذات القيمة المضافة.
2. تحديد المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة المراجعة الداخلية، كما ينبغي أن تكون في جميع أنحاء العالم.
3. تعزيز العمليات والعمليات التنظيمية المحسنة.
4. تتطلب آلية لضمان الجودة لضمان الامتثال للمعايير.

تحقيق الاعتراف ب "المزود المفضل" في السوق بناء على السمعة العالمية لخدمات المراجعة الداخلية عالية الجودة ".

تم تصميم التعريف الجديد للتدقيق الداخلي لاستيعاب دور المهنة ومسؤولياتها المتزايدة:

"المراجعة الداخلية: هي نشاط مستقل وموضوعي للتأكيد والاستشارات، مصمم لإضافة قيمة، وتحسين عمليات المؤسسة، فهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها، من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة".

يوضح (Chapman and Anderson, 2002) أن هذا التعريف الجديد للتدقيق الداخلي يقدم صورة جديدة للمهنة بست طرق مهمة:

1. ويسمح التعريف المنقح، بوصفه نشاطا موضوعيا، وليس بالضرورة راسخا داخل المنظمة، بتقديم خدمات المراجعة الداخلية من قبل "جهات خارجية"، مما يعني في الواقع أنه يمكن الآن الحصول على خدمات تدقيق داخلي عالية الجودة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية.

2. ومن خلال التأكيد على أن نطاق المراجعة الداخلية يشمل أنشطة التأكيد والاستشارات، فإن التعريف الجديد يصور المراجعة الداخلية على أنه استباقي ويركز على العملاء، ويهتم بالقضايا الرئيسية في الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة.
3. من خلال النص صراحة على أن المراجعة الداخلية مصممة لإضافة قيمة، وتحسين عمليات المنظمة، ويؤكد التعريف الجديد على المساهمة الكبيرة التي تقدمها المراجعة الداخلية لأي مؤسسة.
4. وبالنظر إلى المنظمة بأكملها، ينظر التعريف الجديد إلى ولاية المراجعة الداخلية على نطاق أوسع بكثير، ويكلفه بمساعدة المنظمة على تحقيق الأهداف العامة.
5. يفترض التعريف الجديد أن الضوابط موجودة فقط لمساعدة المنظمة على إدارة مخاطرها وتعزيز الحوكمة الفعالة، ويوسع هذا المنظور إلى حد كبير آفاق المراجعة الداخلية، ويوسع نطاق عمله ليشمل عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.
6. يقبل التعريف الجديد أن إرث مهنة المراجعة الداخلية، الذي يتكون من امتيازها الفريد في كونها مهنة قائمة على المعايير، قد يكون أكثر ما لديها أصول دائمة وقيمة، توفر المعايير الصارمة الأساس لصياغة عملية موثقة ومنضبطة، ومنهجية تضمن جودة الأداء في مهام المراجعة الداخلية.

والتعريف الجديد للمراجعة الداخلية للحسابات مكرس في إطار شامل للممارسات المهنية (معهد المراجعين الداخليين، 2002)، وهو مخطط هيكلي لكيفية توافق مجموعة المعارف في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والإرشادات القابلة للتطبيق معا. يتكون إطار الممارسات المهنية من ثلاث فئات من الإرشادات: المعايير والأخلاق (إرشادات إلزامية)، وإرشادات الممارسة، ومساعدات التطوير والممارسة (مواد مرجعية مفيدة طورها أو أقرها معهد المراجعين الداخليين). ينظم

الإطـار مجموعـة كاملـة مـن الإرشـادات بطريقـة يسـهل الوصـول إليهـا وفـي الوقـت المناسب لممارسي المراجعة الداخلية. ومن المتوقع أن تستجيب لاحتياجات ممارسي المراجعة الداخلية، وأن تزداد قوة في السنوات القادمة (Ramamoorti, 2003).

يتضـح مـن المراجعـة والملخـص التـاريخي السـابق، أن المراجعـة الداخليـة قـد تطـورت بشـكل ملحـوظ علـى مـدى السـنوات ال 60 الماضـية، واكتسـبت دورا متزايـد الأهمية داخل المنظمات، سواء في الصناعة، أو الحكومة، أو القطاع غير الربحي، وإلـى جانـب هذا التطـور، تقبل وظيفـة المراجعـة الداخليـة اليـوم مسؤولية أوسـع تجـاه المنظمـة نفسـها وأصـحاب المصـلحة. ومـن خـلال تقديم خـدمات ضـمان واستشـارات موسـعة للمنظمـة، أي علـى وجـه الخصـوص إلـى لجنـة مراجعـة الحسـابات التابعـة لمجلـس الإدارة، وكـذلك إلـى الإدارة التنفيذيـة، تسـاهم وظيفـة المراجعـة الداخليـة للحسـابات بشـكل فعـال فـي تحسـين الإدارة التنظيميـة، وعـلاوة علـى ذلـك، فـإن المعلومـات التـي يضـمنها مراجعـو الحسـابات الـداخليون تعـزز عمليـة صـنع القـرار الداخلية والخارجية على حد سواء، مما يحسن نشر الموارد التنظيمية، والاقتصادية الشحيحة، واستخدامها بفعالية وكفاءة (Ramamoorti, 2003).

بناء علـى فهم كيفية عمل المنظمات المعاصرة والتأثيرات ذات الصلة، ستتم مناقشة وظيفة المراجعة الداخلية وأنشطتها باستخدام وجهات نظر لا تعد ولا تحصى في الفصول الآتية من دراسة فرص البحث في المراجعة الداخلية، وستوفر وجهات النظر هذه فهما أكثر ثراء واكتمالا لسياق وظيفة المراجعة الداخلية، وأنشطتها في المنظمات الحديثة، ومن ثم تساعد في توليد أنواع أسئلة البحث الأساسية والتطبيقية، التي من المحتمل أن تكون ذات أهمية جدية ودائمة للأكاديميين والممارسين.

2-1-3 آفاق مهنة المراجعة الداخلية:

تعتمد المنظمـات المعاصـرة بشكل متزايد علـى المعلومـات والمعرفـة المكثفـة، وتشـارك فـي عمليـات متخصصـة ومتطـورة للغايـة عبـر الصـناعات والقطاعـات علـى

مستوى العالم. تطوير أشكال تنظيمية جديدة في عصر المعلومات، مع إقامة تحالفات استراتيجية، وظهور منظمات افتراضية، غيرت بشكل كبير غرض وعمل المنظمات، وكذلك الاحتياجات المصاحبة لممارسة السيطرة، يختلف مشهد الضوابط داخل المنظمات اليوم تماما عن تلك الموجودة في المنظمات التقليدية في العصر الصناعي لمعظم القرن العشرين. وفي بيئة الأعمال المتغيرة جذريا، أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة دعم رئيسية للإدارة، ولجنة التدقيق، ومجلس الإدارة، والمراجعين الخارجيين، فضلا عن أصحاب المصلحة الرئيسيين، فإنه يمكن لوظيفة المراجعة الداخلية، إذا تم تصورها وتنفيذها بشكل صحيح، أن تلعب دورا حاسما في تعزيز ودعم الحوكمة التنظيمية الفعالة؛ نظرا لأن الشركات متعددة الجنسيات قد أدركت مجموعة متزايدة من المخاطر التي تواجه المنظمة، فليس من المستغرب أن الطلب على المتخصصين في إدارة المخاطر قد ارتفع بشكل كبير (Bernstein، 1996). يفترض أي نهج منضبط للنمو وخلق القيمة أن المنظمة تدير جميع أنواع المخاطر الكبيرة والمحتملة بشكل فعال، ويمكن النظر في المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي أو المحفظة (إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة)، وكذلك على المستوى الجزئي أو مستوى الإدارات، غالبا ما تكون إدارة المخاطر مجالا يمكن أن تساهم فيه المراجعة الداخلية بشكل كبير من خلال تقديم التحليلات وتقديم المشورة الحكيمة للإدارة العليا ومجلس الإدارة، وتقوم وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات أيضا بإجراء تقييم للمخاطر على المستوى الجزئي لأغراضها الخاصة؛ لتحديد المجالات التي تتطلب بذل أكبر الجهود من جانب وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، ولتحقيق تغطية مراجعة الحسابات المناسبة لعالم مراجعة الحسابات على مدى فترات زمنية محددة (Ramamoorti and Traver, 1998). يمكن للمدققين الداخليين أن يلعبوا دورا مهما في "الشراكة" مع الإدارة في إنشاء ومراقبة العمليات التجارية، لتقييم المخاطر وقياسها، والإبلاغ عنها بشكل عام، وفي تنفيذ مبادرات إدارة المخاطر المؤسسية. وتسمح النهج الحديثة للمراجعة الداخلية للحسابات القائمة على

المخاطر بتقييم المخاطر، وربطها بأهداف العمل بشكل منهجي (McNamee and Selim, 1998; Walker et al., 2002; DeLoach، 2000). وفي الواقع، يمكن لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات أن تيسر العمليات التي يمكن من خلالها لوحدات الأعمال "وضع تقييمات عالية الجودة للمخاطر"، وهذا بدوره يمكن أن يكون مفيدا جدا لوظيفة المراجعة الداخلية في تخطيط عملها، وذلك أساسا عن طريق تحسين نوعية المعلومات ذات الصلة بالقرار، وتقليل ازدواجية الجهود إلى أدنى حد (Walker etal., 2002).

إحدى الفرضيات الرئيسية اليوم في أي منظمة: هي أن وجود وظيفة تدقيق داخلي قوية يمكن أن يقطع شوطا طويلا في دعم وتعزيز الحوكمة التنظيمية الفعالة، يتعلق جزء كبير من الحوكمة التنظيمية بالمراقبة والإشراف الفعالين على إدارة المخاطر، ويمكن للمدققين الداخليين، إذا كان ينظر إليهم على أنهم "خبراء في إدارة المخاطر"، أن يتوقعوا أن يلعبوا دورا مهما للغاية ورفيع المستوى داخل المؤسسات في العقود القادمة، مع اشتراط بورصة نيويورك مؤخرا أن يكون للشركات المسجلة في البورصة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، فإن ملف تعريف وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات لديه أثيرت إلى حد كبير، من خلال منحها مقعدا على الطاولة، حيث تجري مناقشات رفيعة المستوى حول الحوكمة التنظيمية، تم توسيع آفاق المهنة بشكل كبير، ونمت فرصها لإضافة قيمة بشكل كبير، ومع ذلك، لا يزال التحدي يواجه المتخصصين في المراجعة الداخلية لتطوير فهم عميق لعرض القيمة الذي يقدمونه، وإدارة تصورهم وصورتهم داخل المنظمات وخارجها. وبمجرد أن تكتسب وظيفة المراجعة الداخلية ثقة المسؤولين عن الحوكمة، يمكنها المضي قدما في تقديم أداء متميز وقيمة باستخدام الثروة المشتركة من المعرفة والخبرة التي يمتلكها موظفوها في أفضل ممارسات الرقابة، ومراقبة المخاطر وإدارتها، وهياكل وعمليات الحوكمة. وعلى وجه التحديد، مع إظهار جميع شركات الخدمات المهنية الأربع الكبرى اهتماما قويا بتطوير ممارسات الاستعانة بمصادر مشتركة للتدقيق الداخلي،

فإن مهنة المراجعة الداخلية مهيأة لإحداث تأثير دولي كبير، وهذه العولمة لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات وما يصاحبها من اعتراف بالقيمة التي تضيفها وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، هي في الواقع اتجاهات جديرة بالترحيب، وقد عرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) المراجعة الداخلية بأنها " نشاط مستقل وموضوعي واستشاري، يؤدي إلى إضافة قيمة، وتحسين عمليات المنشأة، وتحقيق أهدافها، من خلال اتباع نهج منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إجراءات كل من إدارة المخاطر والرقابة وعملية الحوكمة "(Ramamoorti, 2003).

2-2 أهمية وأهداف المراجعة الداخلية:

يمكن القول بأن أهداف المراجعة الداخلية كثيرة ومتنوعة، وتختلف باختلاف حجم المنشأة وهيكلها، ومتطلبات إدارة المنشأة من إدارة المراجعة الداخلية، ويمكن تلخيص أهم أهدافها (مراد 2022، 87؛ يوسف ونبيل، 2016) على النحو الآتي:

- القيام بتقييم فعالية إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، وعملية حوكمة الشركات، وبإيجاز يمكن تلخيص منافع وأدوار المراقبة الداخلية من خلال الأدبيات والأبحاث العلمية، كما هو معروض في الشكل أدناه (شكل...).
- القيام بإجراءات فحص خاصة بحماية الأصول من السرقة، أو سوء الاستعمال، أو الاختلاس، والوقاية من وقوع خسائر.
- زيادة قيمة المنشأة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكافة المستويات الإدارية، وتحسين كفاءة عمليات المنشأة، وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجيات المنشأة.
- التأكد من دقة البيانات ومصداقية المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات بالمنشأة، كذلك البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات.
- إبلاغ الهيئات المسئولة عن مدى الالتزام بالخطط، والسياسات، والقوانين، والأنظمة المعمول بها.

2-2-1 المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات:

تُعدّ المراجعة الداخلية أحد العناصر الأساسية في حوكمة الشركات، حيث إن عملية الحوكمة تقوم على أربعة فاعلين رئيسيين: الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجعة الخارجية، والمراجعة الداخلية (العشماوي، 2014، 4؛ قزامل، 2018). على الرغم من أن ساربانيس 2002 – لم يتناول قانون أوكسلي لعام 2008 على وجه التحديد عملية التدقيق الداخلي كجزء من عملية الحوكمة، ولكن الدور المتزايد المطلوب من أطراف الحوكمة الأخرى (الإدارة، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) أدى إلى زيادة دور التدقيق الداخلي (البحيري، 2016؛ غنيم، 2016؛ 222)، لاستعادة الثقة والمصداقية (يوسف ونبيل، 2016)، وبايحاز، يمكن تلخيص منافع وأدوار المراقبة الداخلية من خلال الأدبيات والأبحاث العلمية كما هو معروض في الشكل أدناه (شكل رقم 1).

شكل (1): منافع تطبيق المراجعة الداخلية.

إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة.

ويُعدّ التدقيق الداخلي مصدر معلومات لأطراف الحوكمة الأخرى، حيث يتم استخدامه لمراقبة حوكمة الشركات وتحسين جودتها، ودعم عملية الحوكمة، من خلال تقييم العمليات والإجراءات الإدارية، وتصميم هياكل الرقابة الداخلية (عبدالجواد، 2018: 20). كما يعمل التدقيق الداخلي على تحسين جودة حوكمة الشركات، في حين تعمل حوكمة الشركات على تحسين جودة حوكمة الشركات (مراد، 2022: 589).

شكل (2): منافع تطبيق المراجعة الداخلية.

إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة.

2-2-2 المراجعة الداخلية كنظام الرقابة:

يتمثل دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه إلى لجنة المراجعة وإدارة المنشأة، وبذلك تصبح المراجعة الداخلية شريكاً أساسياً في تطوير هيكل الرقابة الداخلية، ويندرج ذلك تحت الوظائف الاستشارية للمراجعة الداخلية (عبدالجواد، 2018: 14).

ويتوقف وجود نظام قوي للرقابة الداخلية على مدى وجود إدارة للمراجعة الداخلية تقوم بأداء أنشطتها بشكل جيد، فإذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية ضعيفة، فلن يؤدي ذلك إلى وجود نظام رقابة داخلية قوي (السجيني وآخرون، 2016: 164).

2-2-3 المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر (Risk management):

أدت الأزمة المالية العالمية إلى بعض النتائج، منها زيادة الاهتمام باستراتيجية إدارة المخاطر، مما أدى إلى زيادة دور المراجعين الداخليين في تحسين أداء الشركات في إدارة المخاطر، وعليهم أن يقوموا بالتأكد من أن الإدارة العليا قد قامت بالتعامل مع المخاطر، ووضع الضوابط الرقابية اللازمة لمواجهتها؛ للوصول بالمخاطر إلى الحد المقبول. كما أوضح معهد المراجعين الداخليين بأن الدور الرئيسي لأنشطة المراجعة الداخلية هو تأكيد موضوعي إلى الإدارة عن فعالية أنشطة إدارة المخاطر، وأنها تدار بطريقة مناسبة، وأن نظم الرقابة الداخلية تعمل بفعالية، ويقوم المراجعون الداخليون بتقديم النصائح والاستشارات لتحسين إدارة المخاطر والرقابة عليها.

2-2-4 معايير المراجعة الداخلية وفقاً لـ(IIA):

تهدف المعايير إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة المراجعة الداخلية، وتوفير إطار لتنفيذ وتدعيم مجموعة واسعة من خدمات المراجعة الداخلية

ذات القيمة المضافة للشركات، ووضع أساس لتقييم أداء خدمات المراجعة الداخلية، وتحسين وتفعيل العمليات التنظيمية والتشغيلية (IIA, 2016: 12).

أولاً: المجموعة الأولى: معايير الصفات:

تناولت هذه المجموعة النظام الأساسي والخصائص التي يجب توافرها في المنشآت والأفراد الذين يؤدون خدمات المراجعة الداخلية وذلك وفقاً لمعهد المراجعين الداخليين (IIA, 2016: 12). وذلك على النحو الآتي:

- **معيار الغرض والسلطة والمسئولية:** يشير إلى ضرورة تحديد الغرض والسلطة والمسئولية الخاصة بوظيفة المراجعة الداخلية بشكل رسمي في ميثاق المراجعة الداخلية.
- **معيار الاستقلال والموضوعية:** يشير إلى ضرورة أن تكون أنشطة المراجعة الداخلية مستقلة، كما يجب على المراجع الداخلي أن يكون موضوعياً في أداء مهامه (مراد، 2022، 590).
- **معيار الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة:** يشير إلى ضرورة أداء مهام المراجعة الداخلية بكفاءة ومهارة وعناية مهنية مناسبة، ويشير معيار ضمان الجودة وبرامج التحسين) إلى ضرورة قيام المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بتطوير برنامج ضمان الجودة والتحسين.

ثانياً: المجموعة الثانية– معايير الأداء:

تتضمن تلك المجموعة سبعة معايير رئيسية، صادرة من معهد المراجعين الداخليين (IIA)، والتي تتناول وصف طبيعة خدمات المراجع الداخلي، وتحديد معايير الجودة التي يتم على أساسها قياس الأداء لهذه الخدمات، وتأخذ هذه المجموعة مسلسل أرقام 2000 وفقاً (IIA, 2016; 12) كما يلي:

- **معيار إدارة النشاط:** يشير إلى ضرورة قيام مدير المراجعة الداخلية بإدارة نشاط المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية، ويشير معيار طبيعة عمل المراجعة الداخلية

إلى قيام نشاط المراجعة الداخلية بالتقييم والمشاركة في تحسين إدارة المخاطر ونظم الرقابة والحوكمة، كما يشير معيار تخطيط مهام المراجعة الداخلية: إلى ضرورة أن يطور ويوثق المراجعون الداخليون خطة عمل لكل مهمة من مهام المراجعة الداخلية.

- **معيار أداء المهام:** يشير إلى قيام المراجعين الداخليين بتحديد وتحليل وتقييم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يقومون بأدائها.
- **معيار النتائج:** يشير إلى قيام المراجعين الداخليين بتوصيل نتائج أداء المهمة، والآراء والتوصيات بشكل مناسب، كما يشير معيار متابعة التقدم إلى أن يضع ويحتفظ مدير المراجعة الداخلية بنظام لمتابعة التصرف في النتائج التي تم توصيلها للإدارة.
- **معيار قبول الإدارة للمخاطر:** يشير إلى ضرورة التأكد من قبول الإدارة لمستوى مخاطر أعلى من المستوى الذي تتحمله المنشأة، وهنا يجب عليه مناقشة هذا الأمر مع الإدارة للوصول إلى حل مقبول.

2-2-5 بعض أخلاقيات مهام المراجعة الداخلية:

أشار معهد المراجعين الداخليين (II) إلى مبادئ أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية، وقواعد السلوك الأخلاقي تتمثل في النزاهة، والموضوعية، والسرية، والكفاءة (البحيري، 2016: 12) كما يأتي:

- النزاهة: تؤدي نزاهة المراجعين الداخليين إلى إرساء أسس الثقة، واللازمة لكي يتم الاعتماد على أحكامهم وآرائهم الموضوعية، لابد للمراجعين الداخليين أن يأخذوا في الحسبان أعلى مستويات الموضوعية، في جمع وتقييم والإبلاغ عن أي معلومات ذات صلة بالعمل الذي يقومون بفحصه.

- السرية: يجب على المراجعين الداخليين احترام قيمة وخصوصية المعلومات التي تقع تحت أيديهم، وعليهم عدم الكشف عنها من دون إذن أو تصريح مناسب، إلا في حالات الربط القانوني والكشف المهني.
- الكفاءة المهنية والعملية: يجب على المراجعين الداخليين استخدام المهارات والمعارف والخبرات اللازمة عند القيام بخدمات المراجعة الداخلية، ويجب على المراجعين الداخليين اتباع المعايير المهنية الدولية للمراجعة الداخلية، والعمل على تحسين، وتطوير مهاراتهم، وجودة خدماتهم وفاعليتهم.

2-2-6 عوامل تدعيم جودة المراجعة الداخلية:

من خلال استقراء المعايير والدراسات السابقة المتعلقة بفعالية المراجعة الداخلية يمكن استنباط أهم العوامل التي تساهم في تحقيق فعالية المراجعة الداخلية، وتتمثل فيما يأتي:

1. الاستقلال والموضوعية:

يقصد بها تمتع قسم المراجعة الداخلية بحرية كاملة في ممارسة مهامه من دون خوف أو حرج من المستويات الإدارية العليا، من ودون تحيز، وتُعدّ الموضوعية من المتغيرات المهمة لتحديد مقدرة المراجعة الداخلية على لعب دور فعال في حوكمة الشركات، والتأثير على جودة التقارير المالية للمنشأة، فكلما اتصفت المراجعة الداخلية بالموضوعية، كان لديها المقدرة على اكتشاف ممارسات الإدارة الخاصة بالتلاعب في التقارير المالية والحد منها، ولكي تؤدي المراجعة الداخلية أعمال الفحص والتقويم للإدارات والأقسام الأخرى من دون خوف أو حرج، يجب أن تكون تابعة لأعلى مستوى إداري داخل الشركة، ومن المتعارف عليه أن المراجعة الداخلية تقدم تقاريرها إلى المسئول الأول بالشركة أو إلى لجنة المراجعة (مبارك، 2009).

2. المهنية:

أكد معهد المراجعين الداخليين (II) على ضرورة توافر المعرفة، والمهارات، والمقدرة المهنية لدى المراجعين الداخليين لإنجاز مسئولياتهم الشخصية، فكلما زادت المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين، زادت قدرتهم على اكتشاف أساليب الإدارة المستخدمة في إدارة الأرباح (مبارك، 2011). ومن ثم يجب على المراجعين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للقيام بمهامهم وبمسئولياتهم، وتُعدّ الكفاءة المهنية من أهم عوامل تحقيق فعالية المراجعة الداخلية، فعامل الاستقلال والموضوعية فقط ليس كافياً لتحقيق فاعلية المراجعة الداخلية، ولكن يجب على المراجعين الداخليين أن يتمتعوا بقدر كاف من الكفاءة المهنية، والتي تمكنهم من القيام بمهامهم على الوجه الأمثل(عرفات، 2017: 63).

3. جودة تنفيذ المهام:

لابد للمراجعين الداخليين من القيام بمهامهم بمستوى عالٍ من الجودة؛ لتحقيق أهداف المراجعة الداخلية، فالاستقلال والموضوعية، وتمتع المراجعين بالكفاءة المهنية، غير كافٍ لتحقيق جودة المراجعة الداخلية إذا لم يقم المراجعون الداخليون بأداء المهام الموكلة إليهم بمستوى عالٍ من الجودة (عرفات، 2017: 65).

4. الإسناد الخارجي لخدمات المراجعة الداخلية:

وقد لاقي التوجه الخاص بإسناد المراجعة الداخلية إلى مصدر خارجي الكثير من التأييد، واتجهت الكثير من المنشآت نحو الحصول على الخدمات التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية، من خلال الاستعانة بمراجعين خارجيين للحصول على الخدمات التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الأداء لوظائف المراجعة الداخلية، كما يؤدي إلى تقليل التكاليف بالمنشآت (فراج، 2014: 166؛ غنيم، 2016: 215). وتزيد استقلالية المراجعين الداخليين عندما يتم أداء مهام المراجعة

الداخلية بواسطة مصدر خارجي، كما يؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في صدق تلك القوائم (عبد الحفيظ، 2008: 265).

2-2-7 مراحل المراجعة الداخلية:

تضم المراجعة الداخلية مراحل عدة، وتختلف هذه المراحل من منظمة إلى أخرى ولكن يمكن اختصار وإيجازها في المراحل الآتية (العمار، 2014: 60):

- **التحقق:** هو وسيلة من وسائل المراجعة، تهتم بمراكز العمليات عند نقطة زمنية محددة وليس خلال فترة زمنية محددة، أي التحقق من الأرصدة والإجماليات التي تحتوي على القوائم المالية، والتي تتجه لفحص الملكية والوجود الفعلي، ويقسم الأصول والالتزامات، ويشمل التحقق ما يأتي (السجلات – الأصول المملوكة من قبل المنشأة– التقارير).
- **التقييم:** هو فحص السجلات المحاسبية والتقرير عنها، ويقوم المراجع الداخلي بالحكم على مدى قوة النظام المحاسبي، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه، كما يستطيع أن يتعرف ويقيم الوضع الحقيقي للنظام المحاسبي، ويقترح التعديلات المناسبة.
- **الحماية:** حماية أصول المنشأة والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية، الذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الإفلاس والسرقة، وذلك بالتأكد من حماية الأصول، سلامة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها، التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد، الملاءمة في أساليب القياس والسياسات والخطط، والأفراد مع القوانين واللوائح، التأكد من إيجاد الأهداف الموضعية للعمليات الفيصلية، وتقييم صحة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية على الأصل المتعطل.
- **التطبيق:** تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند القيام بها بغرض تحقيق أهدافها المخطط لها.

وكما أشرنا سالفا، تختلف كل منشأه عن الأخرى، وأهداف المراجعة والتدقيق واحدة، ولكن يجب أن يكون هناك مرونة من المراجع والمدقق كلاً بحسب خبرته في وضع برنامج المراجعة والتدقيق الذي يفيد المنشأة وصاحب العمل، من خلال رفع التقارير السليمة للإدارة، ومساعدة باقي أفراد المنشأة على العمل الإجرائي بشكل سليم، ومن ثم زيادة الإنتاجية للمنشأة (عبد ربه، 2010: 130).

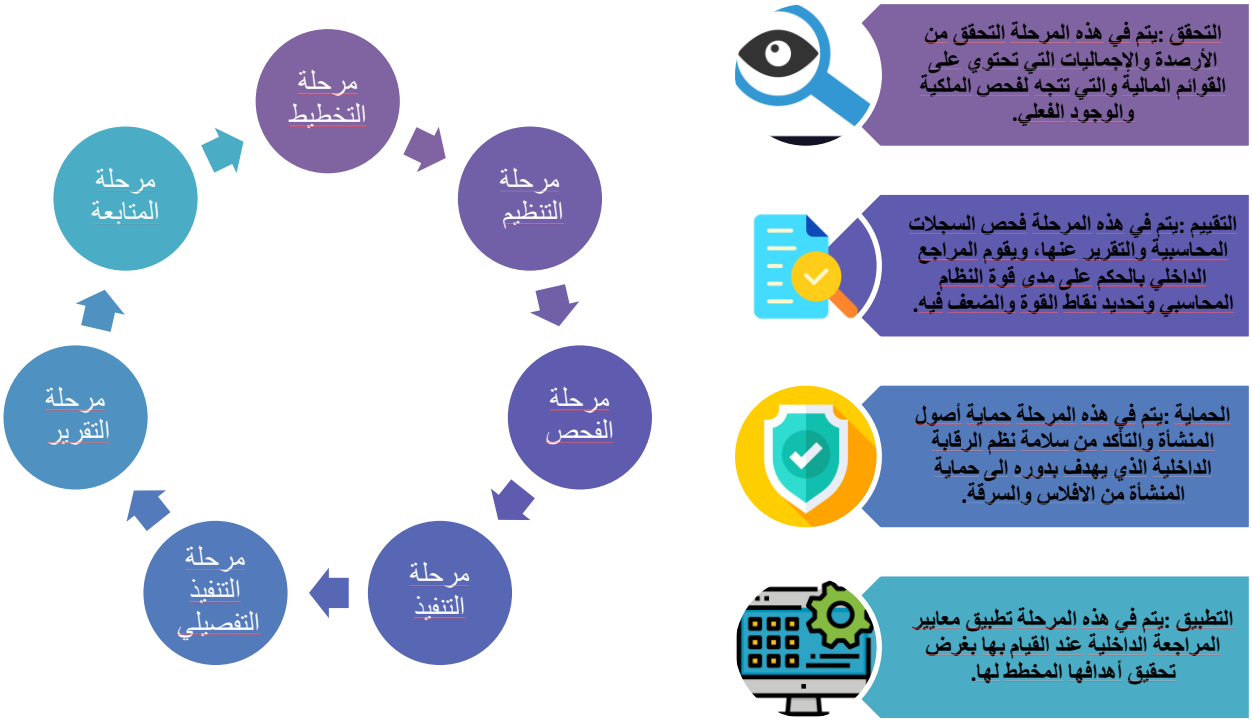

شكل (3): منافع تطبيق المراجعة الداخلية.

إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة.

المبحث الثاني

التقارير المالية وعناصر جودتها

(المفهوم - الأهداف – العوامل المؤثرة)

تمهيد:

يلعب المدققون/المراجعون دورًا مهمًا في عملية إعداد التقارير المالية، من خلال التأكد من دقة البيانات المالية للشركة، وموثوقيتها، وامتثالها للمعايير واللوائح المحاسبية، ويقدم المدققون تقييمًا مستقلاً وموضوعيًا للأداء المالي للشركة، وهو أمر ضروري للمستثمرين وأصحاب المصلحة والأطراف المعنية الأخرى لاتخاذ قرارات مستنيرة. يتحمل المدققون مسؤولية مراجعة البيانات المالية، واختبار الضوابط الداخلية، وتقييم مخاطر الاحتيال أو الخطأ. كما أنهم يلعبون دورًا رئيسيًا في الحفاظ على سلامة التقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات المالية شفافة وموثوقة. يعد إعداد التقارير المالية عنصرًا حاسمًا في أي عملية تجارية. من خلال التقارير المالية، يمكن لأصحاب المصلحة تقييم الأداء المالي للشركة، بما في ذلك الربحية والسيولة والملاءمة المالية. لا يمكن المبالغة في أهمية التقارير المالية عالية الجودة. لأنه أساس الإدارة المالية الجيدة، واتخاذ القرار لأي منظمة يمكن أن يؤدي ضعف التقارير المالية إلى اتخاذ قرارات مالية غير دقيقة، وفي بعض الحالات، إلى الاحتيال أو سوء الإدارة، ومن ناحية أخرى، توفر التقارير المالية الجيدة الشفافية وتعزز المصداقية وتبني الثقة بين أصحاب المصلحة. وفي هذا القسم، سنستعرض سبب التقارير المالية وعناصر الجود، مفهومها، أهدافها، كذلك العوامل المؤثرة عليها.

2-1 جودة التقارير المالية:

لا يوجد تعريف متفق عليه لجودة التقارير المالية، حيث غالباً ما يتم تقييم جودة التقارير المالية من خلال تقييم جودة المعلومات المحاسبية الواردة بها، ومن ثم يختلف مفهوم الجودة باختلاف كل من احتياجات مستخدمي هذه التقارير ووجهات نظر منتجي هذه التقارير (عبد القادر، 2017: 706). فمن الصعب الاتفاق على تعريف محدد، يصف ويعرف جودة التقارير المالية تعريفاً شاملاً وقاطعاً، فقد عرفها البعض بأنها جودة الإفصاح، وعرفها البعض الآخر بأنها جودة المعلومات المحاسبية، ولكن الفكر الحديث يشير إلى التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام، لأن جودة التقارير المالية تتوقف على وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، فالمستخدم النهائي هو الفيصل في الحكم على مدى جودة تلك التقارير (المدبولي، 2016: 799).

2-2 أهداف التقارير المالية:

يتمثل الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية فيما يأتي:

توفير المعلومات والبيانات المالية بجودة عالية، مما يؤثر إيجابياً على كفاءة الأسواق المالية، وقرارات الاستثمار والائتمان، وتخصيص الموارد، ولا شك أن هذا يصب في مصلحة المستثمرين وغيرهم من الأطراف المرتبطة بالمنشأة (يوسف ونبيل، 2016). تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في أسواق رأس المال وتزويدهم بمعلومات دقيقة، وفي الوقت المناسب، ويتم تقديمها إلى المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين، وغيرهم من أصحاب المصالح، لتمكنهم من اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بالاستثمار (Mahdavikhou, and Khotanlou, 2011) . توفير معلومات مالية وغير مالية عن الوضع المالي ونتائج الأعمال، كما تظهر تلك البيانات نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها، وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها.

تمثل أداة الاتصال الرئيسية بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، حيث يمكن للمستخدمين من خلالها معرفة الموقف المالي للشركة ومقدار التغير فيه، وكذلك تقوم بتوضيح مصادر التمويل، مما يساعد في تقييم أنشطة الشركة المتعلقة بالتمويل والاستثمار، وطريقة استغلال الموارد الخاصة بها.

تعمل على تعزيز الكفاءة الكلية للسوق المالية، وتزيد من قدرة المستثمرين على معرفة الحالة الحقيقية للاقتصاد في الوقت المناسب؛ لتجنب حدوث تأخر الاستجابة وحدوث حالة من الركود (Bertomeu and Magee, 2011) تؤدي إلى توقع حدوث الأزمات المالية من خلال حصر المخاطر، والعمل على تجنب وقوعها، كما أنها تمكن أعضاء مجلس الإدارة من تحسين القيمة للمساهمين، ومن ثم التقاء المصالح بين المديرين والمستثمرين (علي، 2013: 60). ولكي تتحقق جودة التقارير المالية (عبد الله، 2017: 16) لا بد من تحقيق الآتي:

1. **جودة صياغة التقرير:** ويقصد به توصيف البيانات المدرجة بالتقارير بشكل جيد، حيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة، ومعبرة بدقة عن البيان، ويتطلب ذلك توافر خاصية الوضوح.
2. **جودة محتوى التقرير:** ويقصد بها دقة البيانات وتوافر القيم الصحيحة، وخلوها من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب ذلك توافر كلاً من الدقة والاكتمال والشمول.
3. **جودة عرض التقرير:** ويقصد بها الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة ومتسقة بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير، والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربعة خصائص هي الاتساق أو الثبات، والحياد والتوقيت المناسب، والشفافية.

2-3 العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية :

2-3-1 المعايير المحاسبية المطبقة :

تعد معايير المحاسبة المطبقة من أهم العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية (قرابيل، 2018: 191). فالمعايير هي التي تحدد القواعد التي تتم بها عمليات القياس والعرض والإفصاح لعمليات الشركة وللأحداث المالية، ولأدائها، ومركزها المالي، فأي قصور في تلك المعايير سوف يؤدي إلى قصور في جودة التقارير المالية، ولذلك فإن تطبيق المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية تؤدي إلى إنتاج تقارير مالية تقيس وتفصح عن الأحداث المالية بكل صدق، وتكون معبرة بشكل دقيق عن المركز المالي للشركة (على، 2013: 79).

2-3-2 العوامل النظامية :

يتأثر التطبيق الفعلي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) إلى حد كبير بالعوامل النظامية الموجودة في الدولة المطبقة لهذه المعايير، فتلك العوامل النظامية هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في كل دولة، وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف تطبيق تلك المعايير من دولة لأخرى، وينتج عن تلك الاختلافات تباين في جودة التقارير المالية لكل دولة، فهذه العوامل النظامية هي التي تحدد بشكل كبير مسئوليات معدي التقارير المالية، ومسئوليات المراجعين تجاه الأطراف المستفيدة من هذه التقارير (على، 2013: 81).

2-3-3 دوافع الإدارة :

لوحظ أن معظم الفضائح المالية وعمليات الاحتيال والتلاعب التي يتم ارتكابها في البيانات المحاسبية تتم من قبل الإدارة، واستخدموا لارتكاب هذه الأفعال العديد من الطرق، وقدموا معلومات مضللة(Rahman and Hasan, 2019, 13) وتعد

المرونة في استخدام البدائل المحاسبية والتقديرات المحاسبية المتاحة، وهيكلة العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية فرص متاحة أمام الإدارة لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها وأهدافها الشخصية على حساب أصحاب المصالح، وهو ما يقلل من جودة التقارير المالية (مليجي، 2014، 9). فالدوافع الإدارية عامل مهم ومؤثر في جودة التقارير المالية، فالإدارة ترغب في المقام الأول إلى تعظيم منافعها الشخصية (محمد، 2016: 90).

2-3-4 مسئوليات وأدوار المراجعة الداخلية:

أصدر معهد المراجعين الداخليين قائمة مسئوليات المراجعة الداخلية في صورتها الأولى سنة 1937م، ثم تم تعديلها مرات عدة حتى وصلت إلى صورتها الحالية، وتستخدم هذه القائمة كأساس عام لوضع لوائح الأقسام المراجعة الداخلية، وتحديد دورها وسلطاتها، داخل التنظيم وتغطي هذه القائمة أربعة جوانب أساسية (محمد، 2018: 63) هي:

- طبيعة وظيفة المراجعة الداخلية.
- هدف ونطاق المراجعة الداخلية
- مسئوليات وسلطات وظيفة المراجعة الداخلية.
- استغلالية وظيفة المراجعة الداخلية

كما تقتضي قائمة مسئوليات المراجعة الداخلية نظراً لأن وظيفة المراجعة الداخلية تمارس في ظل سياسات تم وضعها عن طريق الإدارة، فإن هنالك خطر قائم على استغلالها، وقد تضمنت القائمة علاجاً لهذا الخطر يشتمل علي ضرورة أن تتم مراجعة واعتماد جميع السياسات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق مجلس الإدارة. أيضا، ضرورة وجود لائحة رسمية تحدد وظيفة المراجع الداخلي تتضمن مثل هذه اللائحة على ما يأتي:

- إنشاء قسم للمراجعة الداخلية.
- تحديد وضعه التنظيمي ونطاق سلطاته ومسئولياته.
- منحه الصلاحيات للقيام بأعمال الفحص اللازمة للمراجعة.
- وصف علاقاته بالوحدات التنظيمية الأخرى داخل وخارج التنظيم، ويجب أن تعتمد تلك اللائحة عن طريق كل من الإدارة ومجلس الإدارة، يجب أن تكون لديه السلطة التي يحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في النظام ككل من دون تدخل من الإدارة.

2-4 المراجعة الخارجية:

لابد من التحقق من صحة التقارير المالية المعدة بواسطة الإدارة، وتقييم مدى صدقها وتعبيرها عن الواقع الاقتصادي، ونتائج الأعمال والمركز المالي للشركة بشكل سليم، ويتم هذا التحقق عن طريق الاستعانة بالمراجع الخارجي لما يمتلكه من خبرات ومهارات، تمكنه من القيام بهذه المهمة (محمد، 2015: 192). حيث إن جودة عملية المراجعة وكفاءة واستقلال المراجع الخارجي تحد من التلاعب في التقارير المالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية (قاسم، 2016: 298).

2-5 الحوكمة:

إن تفعيل الحوكمة يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة الجمهور بها (فراج، 2010: 152). كما أن الالتزام بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات سوف يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية (ملوالعين وآخرون، 2012: 135). حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لآليات الحوكمة على زيادة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية (الطويل، 2016: 298)؛ حيث إن حوكمة الشركات تسعى إلى تحقيق توزيع في السلطات والمسئوليات بين الأطراف ذوي

العلاقة، والأطراف الأخرى التي تزاول أعمالها من خلال المنشأة في محاولة لمنع التجاوزات، وذلك بوضع الضوابط التي تحكم أداء كل طرف داخل الوحدة الاقتصادية الواحدة، وأن أحد أهداف تطبيق حوكمة الشركات هو زيادة جودة التقارير المالية (علي، 2016: 73).

2-6 هيكل الملكية:

إن طبيعة ملكية الشركات في الوقت الراهن، وخاصة الشركات المساهمة، والتي يكون بها انفصال في الملكية عن الإدارة، أدت إلى ظهور مشاكل عديدة يطلق عليها مشاكل الوكالة، تلك المشاكل تتركز في أن الإدارة تسعى إلى تحقيق مصالحها ولو على حساب الملاك وحملة الأسهم، حيث تستخدم صلاحيتها في تحقيق منفعتها الشخصية (علي، 2016: 72).

2-7 أخلاقيات الأعمال:

أصبحت الصلة بين الأخلاقيات ونجاح الأعمال أكثر وضوحاً، حيث تم إدراك أن الشركات يجب أن تتماشى مع اهتمامات المجتمع المسئولية الاجتماعية) إذا أرادت النجاح في مواجهة المنافسة والاستمرار في النمو والإزدهار، فالشركات الناجحة تعمل على دمج أخلاقيات الأعمال في عملية صنع القرارات وجميع الجوانب الاستراتيجية الالتزام الأخلاقي ضروري لاستمرار الأعمال التجارية، كما أن الشركات ذات المستوى العالي من الالتزام الأخلاقي تعكس تدفقات نقدية تشغيلية مستقبلية أفضل، كما تعكس جودة التقارير المالية المفصح (إبراهيم وآخرون، 2017: 161). فالإجراءات غير الأخلاقية التي تقوم بها الإدارة غالباً لا تؤدي إلى انتهاك القوانين، فعادة ما يسمح القانون بمستوى معين من المرونة عند القيام بعملية إعداد التقارير المالية، وهذه هي الفرصة المتاحة أمام الإدارة لارتكاب الأعمال غير الأخلاقية، وتعول الشركات هنا على الجانب الاخلاقي، فالالتزام الأخلاقي. يؤثر على الطريقة

التي تدار بها الشركة وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن العوامل السابقة تؤثر في جودة التقارير المالية مجتمعة أو منفردة، كما أن التقارير المالية ذات الجودة العالية هي منتج ذو أهمية لكافة الأطراف.

المبحث الثالث

دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية

تمهيد:

تُعد التقارير المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج المؤسسة الاقتصادية، والتي تتمثل في المصدر الرئيسي للمعلومات المالية. يجب أن يوفر النظام المحاسبي لأي مؤسسة أنواعًا مختلفة من التقارير المالية، وأن تتميز هذه التقارير بخصائص الجودة، وأن يتم الإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن المهتمين بمجال التسيير المالي من تقييم الأداء المالي، ومعرفة مدى كفاءة الإدارة، وتقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن. وتكمن علاقة المراجعة الداخلية بجودة التقارير المالية في نقاط عدة هي: التحليل المالي والنسب المالية، حيث يستخدم المراجع الخارجي تحليل الحسابات باستخدام النسب المالية للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة مقارنةً بفترات سابقة أو مقارنةً بمؤسسات أخرى مماثلة، وهذا يساهم في تقييم جودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية. أيضاً، مراجعة القوائم المالية، حيث تهدف مراجعة القوائم المالية إلى تقييم دقة وصحة البيانات المالية المقدمة من قبل الشركة أو المؤسسة، والتأكد من مدى تطابقها مع المعايير المحاسبية والتنظيمية المعتمدة، ويتضمن ذلك تحليل السجلات المالية، وفحص العمليات المحاسبية والمراقبة الداخلية. كما أن لها دوراً في جودة الأرباح؛ حيث تعكس جودة الأرباح توقعات الأداء المالي الحالي والمستقبلي للشركة، فتقييم جودة الأرباح يساهم في تحديد مدى قدرة الشركة على استمرار الأعمال وجذب الاستثمارات، وبشكل أكثر إيجازاً، المراجعة الداخلية تلعب دوراً حاسماً في تحقيق جودة التقارير المالية، وتساهم في بناء الثقة لدى المستثمرين، واتخاذ قرارات

استثمارية مستنيرة. وفي هذا المبحث تطرقنا إلي بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع دراستنا حول المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.

2-1 المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية:

تقوم المراجعة الداخلي بدور في تعزيز جودة التقارير المالية، من خلال تقديم تقييمات مستقلة وموضوعية لعمليات وضوابط المؤسسة المالية، كما يساهم التدقيق الداخلي في ضمان الامتثال للتشريعات والمعايير المالية، مما يعزز دقة وموثوقية التقارير المالية. كما تحدد تقييمات المراجعين الداخليين الضعف في الضوابط الداخلية، التي يمكن أن تؤثر على نزاهة التقارير المالية، مما يدفع إلى تحسين جودة التقارير، ووظائف المراجعة الداخلي تعمل للحماية ضد التحريف المالي والاحتيال، مما يزيد من شفافية وموثوقية المعلومات المالية المفصح عنها من قبل المؤسسات ، كما أن وجود وظيفة المراجعة الداخلي يرتبط بجودة أعلى للتقارير المالية، حيث تساعد في اكتشاف الأخطاء ومنعها، والتي يمكن أن تسبب عدم دقة البيانات المالية المقدمة. وذكرت كل من دراسة (المقلة ، الأشلم 2019) وأيضاً، دراسة (الطويل، وزعيبط 2021) وعلاوة على دراسة (أبوزيد، وأبو زقية 2024) أن للمراجعة الداخلية دوراً هاماً ومحورياً في جودة التقارير المالية المقدمة.

وفي نفس السياق، المراجعة الداخلية لها تأثير كبير على جودة التقارير المالية، فقد وجدت العديد من الدراسات أن خصائص المراجع الداخلي، مثل الاستقلالية والكفاءة والمؤهلات المهنية والخبرة، تؤثر بشكل إيجابي على جودة إعداد التقارير المالي (Aobdia and Petacchi 2023). بالإضافة إلى ذلك، تلعب عمليات المراجعة الداخلية دورًا حاسمًا في ضمان دقة البيانات المالية وتقارير الأداء (Abdulhussein et al., 2023). كما أنها تساعد في تقييم الأداء المستدام، وتحسين جودة التقارير المالية من خلال تقييم الجوانب المختلفة، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية

والبيئيـة (Abd Alajeli and Wahhab, 2022). عـلاوة علـى أنهـا تسـاهم فـي الحـد مـن الفساد، وتحسين الشفافية والإفصاح في التقارير المالية (Khan, 2023). وتعمل برامج التفتيش الداخلي لشركات التدقيق الكبيرة أيضًا على تحسين جودة التقارير المالية، عن طريق ردع المراجعين الذين يتهربون، وزيادة جهود المراجعين الداخليين. بشكل عام، يعد التدقيق الداخلي أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على نزاهة وموثوقية التقارير المالية.

2-2 الدراسات السابقة حول المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية:

قام الباحث في هذا القسم بمراجعة الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة لبيان العلاقة بينهما، إذ إن هناك دراسات عربية وأجنبية عدة تناولت هذه العلاقة مثل (مبارك، 2011) الذي خلص إلى الآتي: يوجد تأثير غير معنوي وعلاقة عكسية بين جودة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، مما يتوافق مع نتائج دراسة (مليجي، 2013)، وكذلك دراسة (شابون 2016)؛ حيث وجد أن نشاط التدقيق الداخلي أكثر قدرة على منع الأخطاء في البيانات المالية من قدرة وظيفة التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية تعمل على منع الأخطاء في البيانات المالية، وأن هناك علاقة إيجابية بين جودة وظيفة التدقيق الداخلي والجودة. فعندما يعمل المدققون الخارجيون بالتنسيق مع وظيفة التدقيق الداخلي، وكذلك جودة التدقيق الخارجي، ستتحسن قدرة المحللين على اكتشاف الأخطاء في البيانات المالية، فدراسة (Mohamed, et al., 2012) أشارت إلى أن كفاءة المراجعة الداخلية تساعد في تحقيق كفاءة عملية المراجعة الخارجية في الشركة، وتساعد في تقليل رسوم عملية المراجعة الخارجية، في حين دراسة (حافظ، 2012) توصلت إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية تلعب دوراً مهماً في مشاركة الإدارة في اختبار إجراءات الرقابة الداخلية، كما تم التوصل إلى افتقار البيئة المصرية

لقاعدة بيانات تنظم عمل المراجعين الداخليين، كما انتقدت عدم وجود معهد مصري للمراجعين الداخليين ينظم عمل مهنة المراجعة الداخلية، ويعمل على تحسين أدائه، كما توصلت إلى تزايد دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في ظل الحوكمة، دراسة (الجمال، تركي 2014). وأظهرت ارتباط جودة المراجعة الداخلية عكسياً مع إدارة الأرباح، وقدرة المراجعة الداخلية على اكتشاف حالات التلاعب والاحتيال المالي في القوائم المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، والاهتمام بوظيفة المراجع الداخلي، وزيادة الشفافية حولها، من خلال الاهتمام بتقارير المراجعة الداخلية.

وفي سياق متصل، توصلت دراسة (Lakovic, et al.2016) إلى أن الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين، والتكامل مع عملية المراجعة الخارجية يساعد في زيادة جودة التقارير المالية، كما توصلت دراسة (محمد وخليل، 2017) إلى أن المراجعة الداخلية تساهم في قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف، وتساهم الحوكمة المصرفية الجيدة على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق، مما يؤدى إلى مكافحة الفساد، وخفض تكلفة رأس المال، وجذب مصادر تمويل أكثر، كما تؤثر المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة المصرفية على تحديد مدى الاعتماد على نظم المحاسبة والتقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر وبدقة عن الواقع، وتساهم الحوكمة المصرفية بدورها في تقييم وتقويم نظم الرقابة الداخلية بشكل إيجابي، مما يؤدي إلي تحسين جودة الأرباح، كما تساهم الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على تقليل مخاطر المراجعة المصرفية، وتحسين جودتها، وتساعد الرقابة الداخلية في حماية أصول المنشأة أو موجوداتها من إي اختلاس أو ضياع أو سوء استعمال.

وقد هدفت دراسة كل من (الطويل، زعيبط 2021) إلى تسليط الضوء على العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وأثرها على الأداء المالي

في المصارف التجارية، وقد أجريت دراسة ميدانية على عينة من المدراء في الإدارة العليا والمتوسطة العاملين في المصارف التجارية في ليبيا؛ لاستطلاع رأيهم عن طريق استبانة حول متغيرات الدراسة، للتوصل إلى استنتاجات تساهم في حل مشكلة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية على قدر كبير من الأهمية؛ لتحسين عملية المراجعة وتقليل تكاليفها، وكذلك يؤثر إيجابا على الأداء المالي للمصارف الليبية وجودة تقاريرها.

وقد أكدت دراسة (المقلة، والأشلم 2019) على تطور دور المراجع الداخلي عبر مراحل عدة من القيام بالمراجعة للمعاملات المالية، إلى القيام بمراجعة وتقييم الإجراءات الرقابية للعمليات المختلفة داخل الشركة، بهدف مساعدة المستويات الإدارية والتشغيلية المختلفة للقيام بمسؤولياتها بشكل أكثر فاعلية، وبذلك أصبحت المراجعة الداخلية تشتمل على فحص وتقييم سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وجودة الأداء في تنفيذ الواجبات المحددة، كما امتدت المراجعة الداخلية إلى فحص ومراجعة كل الأنشطة، سواء أكانت مالية، أم إدارية، أم تشغيلية، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور المراجعة الداخلية في القيام بالمراجعة الإدارية، من حيث تقييم كفاءة الأداء، والتعرف على الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية في القيام بتقديم الاستشارات للإدارة، وكذلك القيام بتقييم المخاطر ومراجعة العمليات التشغيلية. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات في هذه الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين بشركات القطاع العام، والمراجعين الخارجيين داخل نطاق مدينتي مصراتة وطرابلس. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن تقوم المراجعة الداخلية في الشركات بالبيئة الليبية بمهام تقييم كفاءة الأداء، وتعمل المراجعة الداخلية في الشركات بالبيئة الليبية على تقديم الاستشارات للإدارة، وللمراجعة الداخلية في الشركات بالبيئة الليبية

دور في تقييم المخاطر، كما تقوم المراجعة الداخلية في الشركات بالبيئة الليبية بمراجعة العمليات التشغيلية.

علاوة على ما سبق، هدفت دراسة (أبوزيد، وأبو زقية 2024) إلى الكشف عن دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، والتعرف على مدى إدراك المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية، وإدارة المخاطر، وقياسها، وتقييمها، والاستجابة لها. أجريت الدراسة على عينة عشوائية، شملت المسؤولين والموظفين التابعين لإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر بفروع المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة، وطبقت هذه الدراسة "المنهج الوصفي التحليلي"، وأشارت نتائجها إلى أن الأساس في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر راجع إلى المراجعة الداخلية، والتي تسهم في تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر في المصارف التجارية. كما أوصت الدراسة بالعمل على زيادة تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا بشكل أكثر وأوسع، وتبني طرق حديثة لتحديد المخاطر وتقييمها مثل: طريقة الإنذار المبكر، بذل المزيد من الدعم والاهتمام لتحقيق المتابعة، والتنسيق بشكل أكبر بين إدارتي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

علاوة على أن دراسة (Ogundana et al, 2017) توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خصائص المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، كما توصلت دراسة. (Gros et al 2017) إلى أن جودة المراجعة الداخلية تقيد عملية إدارة الأرباح في الشركات، ومن ثم يرفع من جودة التقارير المالية في تلك الشركات، كما أنها تؤدي إلى تقليل رسوم أتعاب عملية المراجعة الخارجية، توصلت الدراسات إلى أن موضوعية واستقلالية المراجعين الداخليين وكفاءة المراجعين الداخليين، ونطاق عمل وظيفة المراجعة الداخلية، تؤثر بالإيجاب على وظيفة المراجعة الخارجية، كما توصلت دراسة (Oussii and

Taktak, 2018) إلى أن جودة الرقابة الداخلية مرتبطة ارتباط كبير وإيجابي بكفاءة المراجعة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تزيد من جودة التقارير المالية التي يتم إعدادها بواسطة إدارة الشركة. وتوصلت دراسة (السديري 2018) إلى أن الارتباط الوثيق بين تطبيق أنظمة الحوكمة الجيدة وبين إدارة المراجعة الداخلية، ومدى قوة تأثير تقرير المراجع الداخلي وتوصياته في تطبيق أنظمة الحوكمة، وأثره في تحسين المستوى المالي والإداري للشركات.

علاوة على ما قد سلف، كشفت دراسة (الأبياري، 2018) مجموعة من النتائج، ومنها إدراك مراقبي الحسابات المحددات موضوعية المراجعة الداخلية بمنشأة عميل المراجعة عند تقدير درجة الاعتماد على نتائج أعمال المراجعة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية، كما كشفت ردود أفراد البحث بشأن مدى توافر محددات موضوعية المراجعة الداخلية بمنشآت الأعمال بالشركات المساهمة المصرية عن ضعف موضوعية المراجعة الداخلية بها، توصلت دراسة (عبد الواحد، 2018) إلى أن جودة المراجعة الداخلية تؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، وتوصلت إلى أن هناك تأثيراً لكل من الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية والخبرة المهنية للمراجعين الداخليين، وموضوعية المراجعين الداخليين على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، وتوصلت دراسة(Al-Chahadah et.al, 2018) إلى أن المراجعة الداخلية بكافة إجراءاتها ورقابتها تلعب دوراً مؤثراً في عملية إعداد التقارير المالية في البنوك التجارية، كما أوضحت الدراسة أن المراجعة الداخلية بكافة إجراءاتها ورقابتها لها تأثير في إنتاج بيانات مالية ملائمة وموثوقة، والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية صنع القرار.

وتوصلت دراسة (Aldi 2020) إلى أن عملية المراجعة الداخلية لها دور إيجابي وكبير في منع عملية الغش في القوائم المالية الخاصة بالشركات، وأكدت دراسة يعقوب والأسمري (2020) إلى أن التكامل بين نظام المراجعة الداخلية

والمراجعة الخارجية يفيد في فهم نظام الرقابة الداخلية، وتقليل التكاليف والازدواجية في الجهود، وتعزيز التواصل الفعال والمنتظم لتنفيذ عملية المراجعة، كما أن لهذا التكامل دوراً فعالاً في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، ومن ثم يساعد في تحقيق مصداقيتها.

في حين أشارت نتائج دراسات أخري إلى وجود ارتباط ضعيف بين جودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، كما أن نتائج دراسة Schneider, 2013 لم تثبت أي علاقة لقوة أو ضعف المراجعة الداخلية على قرارات التلاعب بالأنشطة الحقيقية، كما أشارت نتائج دراسة عبد الوهاب وآخرين (2017)، ودراسة (علي، 2017) إلى ضعف تأثير المراجعة الداخلية على مستوى الادارة الحقيقية للأرباح.

علاوة على ما سبق، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكننا القول بأن هناك تعارضاً في نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، ولكن تلك النتائج تعارضت مع نتائج دراسات (Al-Sheti et al, 2011، و Schneider et al., 2013) و(عبد الوهاب وآخرون 2017) و(علي، 2017).

وتأسيساِ على الدراسات السابقة، يمكن للباحث القول بوجود تأثير الإدارة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية، وتوصلت دراسة (Aldi 2020) إلى أن عملية المراجعة الداخلية لها دور إيجابي وكبير في منع عملية الغش في القوائم المالية الخاصة بالشركات، وأكدت دراسة (يعقوب والأسمري، 2020) على أن التكامل بين نظام المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يفيد في فهم نظام الرقابة الداخلية، وتقليل التكاليف والازدواجية في الجهود، وتعزيز التواصل الفعال والمنتظم لتنفيذ عملية المراجعة، كما أن لهذا التكامل دوراً فعالاً في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، ومن ثم يساعد في تحقيق مصداقيتها.

في حين أشارت نتائج دراسة (Al-Sheti et al., 2011) إلى وجود ارتباط ضعيف بين جودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، كما أن نتائج دراسة Schneider ، (2013) لم تثبت أي علاقة لقوة أو ضعف المراجعة الداخلية على قرارات التلاعب بالأنشطة الحقيقية، كما أشارت نتائج دراسة (عبد الوهاب وآخرين، 2017)، ودراسة (علي، 2017) إلى ضعف تأثير المراجعة الداخلية على مستوى الإدارة الحقيقية للأرباح.

هذا، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكننا القول بأن هناك تعارضاً في نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، ولكن تلك النتائج تعارضت مع نتائج دراسات Al- 2011 Shewi etal) و2013 ،Schneider و(عبد الوهاب وآخرون 2017)، و(علي، 2017)، ويحتاج تأكيد أو نفي هذه النتائج إلى اختبار هذه العلاقة عملياً.

الفصل الثالث

الإطار العام للمنهجية

المتبعة في الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن الضمان الاجتماعي

المبحث الثاني : مجتمع وعينة الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الثالث : عرض النتائج والتوصيات.

المبحث الرابع :

المبحث الاول

نبذة تاريخية عن الضمان الاجتماعي

مقدمة :

لا شك أن الشعور بالطمأنينة عند الإنسان غاية أساسية منذ القدم، حيث يحاول الإنسان الابتعاد عن مواطن التهديد والخطر ومن ثم أصبح الشعور بالطمأنينة يرتبط بتاريخ البشرية، ولا يتصور فصله عنها، وعندما يصل الإنسان إلى هذا الشعور فقد وصل إلى الرفاهية.

والشعور بالطمأنينة في المجتمع هو مايطلق عليه الأمن الاجتماعي، وعلى وجه أدق، فإن الأمن الاجتماعي هو شعور الأفراد في المجتمع بالطمأنينة والحماية الاجتماعية التي يوفرها الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى الأخطار التي قد يتعرضون لها، مثل العجز، والمرض، وإصابة العمل، ومرض المهنة، والشيخوخة، والوفاة.

هذا هو المفهوم الذي تصبو كافة الدول المختلفة إلى تحقيقه وإلى الوصول إليه، والأمن الاجتماعي على هذا الأساس واحد لا يتغير، ولكن الذي يتغير هو الوسيلة أو الأسلوب الذي تستخدمه كل دولة في سبيل الوصول إليه.

3-1-1 مفهوم الضمان الاجتماعي:

التعريف بنظام الضمان الاجتماعي: هو نظام له طبيعة اجتماعية وقانونية، تشمل الرعاية الاجتماعية للمحتاجين، ويقدم مصدراً بديلاً للدخل المفقود بسبب المرض، وبلوغ السن القانونية لترك الخدمة، والتقاعد الاختياري متى توافرت شروط الاستحقاق.

الضمان الاجتماعي لغة: يعني الكفالة أو الإعانة، أما المفهوم الإجرائي فإنه يعني النظام الذي يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بتقرير حق قانوني ثابت لضمان حياة أفضل للمتقاعدين.

3-1-2 إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي:

أ- الاشتراكات الضمانية التي يساهم فيها المضمونون، وجهات العمل، والمنشآت الإنتاجية، والخزانة العامة.

ب- حصيلة ما يفرض لصالح الضمان الاجتماعي من ضرائب ورسوم إضافية.

ج- ما يخصص بالميزانية العامة للدولة سنوياً لتغطية مصروفات المنافع وسد العجز بالصندوق.

د- العائد من استثمارات أموال الصندوق.

هـ- حصيلة أموال الزكاة وما يرصد إليه من الهيئات وريع الأوقاف.

و- ما يؤول إليه من موارد التمويل الأخرى.

3-1-3 أهداف الضمان الاجتماعي:

أ- تأمين الحاجات الأساسية للمؤمن عليه ولأفراد أسرته، من خلال توفير دخل منتظم.

ب- تحقيق الاستقرار الوظيفي للعامل كحافز للعمل.

ج- توطيد العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

3-1-4 مصروفات الصندوق:

تخصص أموال صندوق الضمان الاجتماعي للصرف منها على المنافع النقدية والمنافع العينية للضمان الاجتماعي، وما يستلزمه استثمار أموال صندوق الضمان الاجتماعي.

وقد مر قانون الضمان الاجتماعي بتغييرات عديدة منذ صدور القانون الأول رقم 53 لسنة 1957، وقانون التقاعد رقم 58 لسنة 1957، وقانون التقاعد العام لسنة 1967م.

إلا أن هذه القوانين وغيرها من القوانين التي جاءت تباعاً لم تحقق ما تصبو إليه الدولة من العدالة الاجتماعية، ومازالت تحتاج هذه القوانين إلى إدخال العديد من

التعديلات، وإحداث تغييرات مهمة، وذلك لزيادة الاهتمام بمبدأ الضمان الاجتماعي، فصدر القانون رقم (13) لسنة 1980م.

أولاً: بصدور القانون رقم (53) لسنة 1957ف ضمن هذه المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي بموجب قرار رقم (3) لسنة 1959ف، الصادر عن وزير المالية بتاريخ 59/2/12ف آنذاك.

بدأ العمل بهذا القانون تدريجياً، حيث بدأ العمل به على النحو الآتي :

1. مدينة طرابلس في 59/3/28 ف.
2. مدينة بنغازي في 60/12/31 ف.
3. مدينة سبها في 62/12/19 ف.

ثانياً: قانون التقاعد رقم (58) لسنة 1957ف:-

اختص هذا القانون بفئة العاملين بالدولة (المصنفون)، والذين هم درجات مصنفة بالملاكات الوظيفية دون سواهم، ورتب لهم حقوقا، إلا إنه جعل شروطاً قاسية للحصول عليها.

ثالثاً: لائحة الموظفين غير المصنفين

صدرت لائحة عرفت بلائحة الموظفين غير المصنفين لسنة 1964ف، وهي تنظم هذه الفئة في ملاكات غير مصنفة، وهي ما كانت تعرف بنظام الفئات، وهي رتبت بعض الحقوق لهؤلاء، لكنها تعد مثل ما سبقها من قوانين، وضعت اشتراطات قاسية للحصول على أي منفعة.

رابعاً: صدرت بعد ذلك مجموعة من القوانين تنظم بقية الفئات الأخرى التي لم تتطرق إليها القوانين السابقة، وهي:

1. قانون تقاعد أصحاب المناصب العامة، الصادر في 59/12/24ف، وهو يعالج الحقوق التقاعدية لهذه الشريحة.

2. قانون التقاعد العسكري للضباط، الصادر في 59/10/21 ف، وهو يعالج الحقوق التقاعدية لضباط الجيش.
3. قانون صندوق الضمان لضباط الصف والجنود، الصادر في 59/10/21ف، وهو يعالج الحقوق التقاعدية لهذه الفئة.
4. قانون تقاعد رجال البوليس رقم (11) لسنة 1964 ف، وهذا القانون يعالج الحقوق التقاعدية لهذه الشريحة.

خامساً: قانون التقاعد لعام 1967ف:

صدر هذا القانون في 1967/3/28ف، وبدأ العمل به في 1967/4/1ف، واقتضي سريانه على الفئات الآتية:

1. أصحاب المناصب العامة.
2. رجال القضاء والنيابة العامة.
3. أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي.
4. أعضاء القوات المسلحة.
5. الموظفون المصنفون في الدولة.
6. الموظفون غير المصنفين في الهيئات والمؤسسات العامة.

على أن يكون من بين المؤسسات التي ينطبق عليها قانون الخدمة العامة رقم (55) لسنة 1967ف، والتي كان يطبق على موظفيها قانون التقاعد رقم (58) لسنة 1957ف.

وهذا القانون جمع كل الشرائح التي كانت تحكم أوضاعها التقاعدية قوانين خاصة، وأصبح هذا القانون قانوناً موحداً لكل الشرائح الواردة بالمادة (1) منه.

ولا ننكر أن هذا القانون قد وحد الحقوق التقاعدية للشرائح الواردة به من ناحية وحدة الإدارة، ومن ناحية أخرى من وجهة نظرنا كان مجحفاً فيما يتعلق بالمعاشات، حيث أنه وضع شروطاً قاسية لاستحقاق المعاشات.

سادساً: قانون الضمان الاجتماعي رقم (72) لسنة 1973 ف:

صدر هذا القانون في 73/10/10ف عن الدولة الليبية، وحدد في المادة (28) منه الباب الثالث (المستفيدون)، حيث أورد سريان أنظمة الضمان الاجتماعي بحسب نوعيتها على الوظائف الآتية:

1. مستخدمو الدولة والهيئات والمؤسسات العامة، وأفراد القوات المسلحة والشرطة.
2. العاملون بعقود عمل شفوية أو مكتوبة بالدولة، والقطاعين الخاص والعام.
3. أصحاب المهن الحرة.
4. أصحاب الحرف الحرة والعاملون بمنازلهم.
5. أصحاب العمل.
6. الشيوخ والأرامل والأيتام ممن لا عائل لهم.
7. من انقطعت أو ضاقت بهم سبل العيش، ولم يكن لهم من تجب عليهم نفقتهم.
8. غير الليبيين المقيمون بسبب العمل، فيما عدا نظام المعاش الأساسي، ورعاية الطفولة، والشيخوخة، والجانحات، والمنحرفين.

سابعاً: قانون رقم 43 لسنة 1974ف تقاعد العسكريين:

صدر هذا القانون في 76/7/27ف، واستهدف شريحة العسكريين بالقوات المسلحة، ورتب لهم حقوقا ضمانية خاصة، كفلها له هذا القانون.

ثامناً: قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980ف:

لقد خطت ليبيا خطوة عملاقة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ أصدرت القانون رقم (72) سنة 1973ف عن الدولة الليبية، فكان ذلك إيذانا بعمل كبير وعظيم، يدعم كيان الدولة، ويوطد أركانه، ويحقق فيها الأمن والرعاية للأسرة، والدعم والحماية للمواطنين وللعاملين من غير الليبيين العدل والكفاية، حتي يسود في المجتمع الاطمئنان، والترحم، والتضامن، والتكافل، وتزيد فيه طاقات الإنتاج.

إلا أن الدولة رأت أنه لم يحقق ماتصبو إليه من النهضة الاجتماعية، ولا يزال يحتاج إلى إدخال تعديلات عليه، فرأت ضرورة تشكيل لجان فنية متخصصة لدراسة هذا القانون، وإحداث تغييرات مهمة، وذلك من خلال اهتمامه الكبير لمبدأ الضمان الاجتماعي، اعتبرته ركنا مهماً من أركان النهضة الاجتماعية، وفي هذا الإطار فرغت هذه اللجان ووضعت صيغة القانون رقم (13) لسنة 1980ف، والتي أقرته لعام 1388 من وفاة الرسول، الموافق 1979م، والتي صاغها في 13-17- صفر 1389 من وفاة الرسول، الموافق 1-1980/1/6ف.

وبذلك أصبح هذا القانون نقطة مضيئة ضمن النقاط العديدة والكثيرة التي لايمكن حصرها، أعادت للإنسان في الدولة كرامته، ووفرت له الحماية الاجتماعية بين كافة أنواع المخاطر، وأنه يتميز بالشمولية والوحدة، ويطبق مبدأ عدم التفرقة بين المواطنين المقيمين بالدولة، وعلى الصعيد العربي، أقر المؤتمر العام لمنظمة العمل العربية في سنة 1971ف اتفاقية عربية بشأن وضع بعض المستويات الأساسية المتعارف عليها دولياً؛ للأخذ بها كحد أدنى في تشريعات التأمينات الاجتماعية بالدول العربية، حيث أوجبت أن يشمل التشريع الوطني فرعين اثنين على الأقل من فروع التأمينات الاجتماعية الآتية:

1. إصابات العمل.
2. الشيخوخة.
3. المرض.
4. الوفاة.
5. الأمومة.
6. البطالة.
7. العجز.
8. المنافع العائلية.

المبحث الثاني

3-2-1 - مجتمع وعينة الدراسة :

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار صحة فرضيات الدراسة حول بيان دور "**المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية**"، ويتناول الباحث هنا الإحصاء الوصفي لمتغيرات عينة ومجتمع الدراسة، من خلال توضيح إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي، التي تم استخدامها في اختبار فرضيات الدراسة، وتم تصميم قائمة الاستقصاء، وإدخال ومعالجة البيانات، وتحديد معامل الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة، إضافة إلى توصيف عينة البحث، واختبار فرضيات الدراسة ، ويسعى الباحث هنا إلى إلقاء الضوء على الإطار العام للتحليل الإحصائي المتبع في توصيف واختبار بيانات الدراسة الميدانية، حيث يتم تحديد الإجراءات وأساليب التحليل الإحصائي الخاصة بعملية إدخال ومعالجة البيانات، إضافة إلى تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحديد الاتجاهات العامة لمتغيرات الدراسة مثل التكرار، المتوسط الحسابي المرجح، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف المعياري، وأيضاً تحديد معامل الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة. وفقاً لأسلوب ألفا كرونباخ .

حيث قام الباحث باتباع العديد من الإجراءات والأساليب الإحصائية خلال المراحل المختلفة للدراسة الميدانية، واختبار فرضيات الدراسة، خاصة في المراحل المتعلقة بتصميم قائمة الاستبيان، ومرحلة إدخال ومعالجة البيانات، ومرحلة الإحصاءات الوصفية، ومرحلة اختبار الفرضيات البحثية، وذلك على النحو الآتي:

3-2-1-1 مرحلة تصميم قائمة الاستبانة :

قام الباحث على ضوء أهداف وفرضيات الدراسة بتصميم استبانة؛ بهدف جمع البيانات لاستقراء الآراء حول المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير

المالية، وقد تم اختيار عينة الدراسة من فروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الغربية .

3-2-1-2 مرحلة إدخال ومعالجة البيانات :

حيث تم توزيع وتجميع (66) استبانة، تم استبعاد (6) استبانات، وبذلك يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (60) استبانة، بنسبة (90.9%)، كما هو موضح بالجدول الآتي:-

جدول (1) إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة

عدد الاستبانة الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات المستبعدة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	النسبة
66	66	6	60	%90.9

وللموافقة أو عدم الموافقة على أسئلة الاستبانة، فقد تم تصميم الأسئلة وفقاً لمقياس ليكرت Likert Scale الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، موافق إلى حد ما، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتمت عملية التصميم للقائمة للإجابة عن أسئلة الاستبانة وفقاً للعديد من المحاور على النحو الآتي:

- **المحور الأول: دور المراجعة الداخلية فى تحسين موضوعية التقارير المالية .**

ويتم قياس هذا المحور من خلال مجموعة من الأسئلة، وذلك على النحو الآتي:

1. وجود خلفية حول مفهوم المراجعة الداخلية يؤدي لتحسين جودة التقارير المالية.
2. تؤثر المراجعة الداخلية في دقة التقارير المالية.
3. تقدم المراجعة الداخلية النصائح والتوصيات للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات.
4. يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

5. تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.
6. يؤخذ بتوصيات المراجعة الداخلية في كافة النواحي المالية والمحاسبية.
7. تعمل المراجعة الداخلية على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين جميع الإدارات.
8. تعد المراجعة الداخلية أداة رقابة وضغط على باقي الإدارات؛ للعمل وفق اللوائح والقوانين وتحسين أدائها، والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (2) يبين التكرارات والنسب المئوية لاستجابات افراد العينة على المحور الاول

ت	العبارة	أوافق	%	إلى حد ما	%	غير أوافق	%
1	وجود خلفية حول مفهوم المراجعة الداخلية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية.	40	66.7	15	%25	5	%8.3
2	تؤثر المراجعة الداخلية في دقة التقارير المالية.	52	%86.6	4	%6.7	4	%6.7
3	تقدم المراجعة الداخلية النصائح والتوصيات إلى الإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات.	44	73.3	13	21.7	3	%5
4	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	35	%58.3	18	%30	7	11.7
5	تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.	49	81.6	7	11.7	4	%6.7

ت	العبارة	أوافق	%	إلى حد ما	%	غير أوافق	%
6	يؤخذ بتوصيات المراجعة الداخلية في كافة النواحي المالية والمحاسبية.	39	%65	12	%20	9	%15
7	تعمل المراجعة الداخلية على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين جميع الإدارات.	36	%60	14	%23.3	10	%16.7
8	تعد المراجعة الداخلية أداة رقابة وضغطاً على باقي الإدارات للعمل وفق اللوائح والقوانين وتحسين أدائها.	49	%81.6	9	%15	2	%3.3

- **المحور الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين وموثوقية التقارير المالية**

ويتم قياس هذا المحور من خلال مجموعة من الأسئلة، وذلك على النحو الآتي:

1. تعمل المراجعة الداخلية على حماية أصول المؤسسة وتحسين عملياتها، حيث إنها توفر معلومات حول جوانب القوة الضعف في نظام الرقابة الداخلية.
2. تساعد إدارة المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة.
3. توافر المؤهلات العلمية والعملية في المراجع الداخلي يزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية.
4. تساهم المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير والقوائم المالية.
5. تستخدم إدارة المراجعة الداخلية أساليب وإجراءات لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

6. إذا توافر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة العمل وتحديد المخاطر، يساهم ذلك في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
7. وجود إدارة للمراجعة الداخلية يؤدي إلى الالتزام بالقوانين واللوائح.
8. تساعد المراجعة الداخلية في تسيير العمل وفق السياسات والإجراءات القانونية الموضوعة.
9. عدم الاهتمام بالتوصيات والنصائح التي تقدمها إدارة المراجعة الداخلية تزيد من احتمالية الغش وتحريف المعلومات المالية.
10. تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة المتبعة.
11. المراجعة الداخلية تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف المؤسسة وضمان استدامتها. والجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (3) يبين التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على المحور الثاني

ت	العبارة	أوافق	%	إلى حد ما	%	غير موافق	%
1	تعمل المراجعة الداخلية على حماية أصول المؤسسة وتحسين عملياتها، لأنها توفر معلومات حول جوانب القوة الضعف في نظام الرقابة الداخلية.	51	%85	6	%10	3	%5
2	تساعد إدارة المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة.	54	%90	5	%8.3	1	%1.7
3	توافر المؤهلات العلمية والعملية في المراجع الداخلي يزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية.	47	%78.3	10	%16.7	3	%5

ت	العبارة	أوافق	%	إلى حد ما	%	غير موافق	%
4	تساهم المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير والقوائم المالية.	45	%75	11	%18.3	4	%6.7
5	تستخدم إدارة المراجعة الداخلية أساليب وإجراءات لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.	37	%61.7	18	%30	5	%8.3
6	إذا توافر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة العمل وتحديد المخاطر يساهم ذلك في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	40	%66.7	12	%20	8	%13.3
7	وجود إدارة للمراجعة الداخلية يؤدي إلى الالتزام بالقوانين واللوائح.	46	%76.6	10	%16.7	4	%6.7
8	تساعد المراجعة الداخلية في تسيير العمل وفق السياسات والإجراءات الموضوعة.	51	%85	6	%10	3	%5
9	عدم الاهتمام بالتوصيات والنصائح التي تقدمها إدارة المراجعة الداخلية تزيد من احتمالية الغش وتحريف المعلومات المالية.	52	86.7	5	%8.3	3	%5
10	تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة المتبعة.	49	%81.7	9	%15	2	%3.3
11	المراجعة الداخلية تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف المؤسسة وضمان استدامتها.	54	%90	5	%8.3	1	%1.7

- **المحور الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحسين انجاز التقارير المالية في الوقت المناسب.**

1. يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المناسبين لأداء واجبه القانوني من دون قيود وباستقلالية، مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
2. تساعد المراجعة الداخلية الإدارة والأطراف المرتبطة باتخاذ القرارات المستقبلية.
3. وجود إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية يزيد من جودة التقارير المالية.
4. تساعد المراجعة الداخلية في تقديم معلومات خالية من التحيز، وتساعد في تقديم وصف كامل للوضع المالي.
5. يقوم المراجع الداخلي بتوفير معلومات موضوعية وخالية من التحيز، مما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية.
6. يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم؛ لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة نظام المعلومات.
7. تعمل المراجعة الداخلية على تقديم خدمات استشارية لكافة الإدارات، وتحسين كفاءة عملياتها، وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجياتها.
8. يجب تعزيز التدريب والتأهيل لموظفي المراجعة الداخلية في المؤسسة.
9. هناك تحديات تواجه فرق المراجعة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي في أداء مهامها بشكل فعال مثل نقص الموارد البشرية والتقنية.

والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم (4) يبين التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على المحور الثالث

ت	العبارة	أوافق	%	إلى حد ما	%	غير أوافق	%
1	يتمكن المراجع الداخلي من الوصول لجميع السجلات والوثائق لأداء واجبه القانوني دون قيود وباستقلالية مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	44	%73.3	6	%10	10	%16.7
2	تساعد المراجعة الداخلية الإدارة والأطراف المرتبطة في اتخاذ القرارات المستقبلية.	55	%91.6	4	%6.7	1	%1.7
3	وجود إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية يزيد من جودة التقارير المالية.	57	%95	3	%5	0	%0
4	تساعد المراجعة الداخلية في تقديم معلومات خالية من التحيز، وتساعد في تقديم وصفاً كاملاً للوضع المالي.	45	%75	11	%18.3	4	%6.7
5	يقوم المراجع الداخلي بتوفير معلومات موضوعية وخالية من التحيز مما يزيد ثقة مستخدمي القوائم المالية.	47	%78.4	8	%13.3	5	%8.3
6	يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة نظام المعلومات.	50	%83.3	6	%10	4	%6.7
7	تعمل المراجعة الداخلية على تقديم خدمات استشارية لكافة الإدارات وتحسين كفاءة عملياتها وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجياتها.	46	%76.6	10	%16.7	4	%6.7

ت	العبارة	أوافق	%	إلى حد ما	%	غير أوافق	%
8	يجب تعزيز التدريب والتأهيل لموظفي المراجعة الداخلية في المؤسسة.	51	%85	9	%15	0	%0
9	هناك تحديات تواجه فرق المراجعة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي في أداء مهامها بشكل فعال مثل نقص الموارد البشرية والتقنية.	52	86.7	6	%10	2	%3.3

وقد تم ترميز البيانات وتفريغها في الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) (Version 23)، وذلك لكل من المتغيرات الديموغرافية، والمتغيرات المستقلة، والتابعة للدراسة.

3-2-1-3 مرحلة الإحصاءات الوصفية :

قام الباحث باستخراج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بسمات مفردات عينة الدراسة، وتتضح فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير الموافقة وعدم الموافقة في إطار مقياس ليكرت Likert Scale ذي الدرجات الخمس، والذي تم استخدامه في هذه الدراسة على النحو الآتي:

جدول (5)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بسمات مفردات عينة البحث

الفئة	الاتجاه
1 – 1.7	تميل الإجابات إلى (لا أوافق بشدة)
1.8 – 2.5	تميل الإجابات إلى (لا أوافق)
2.6 – 3.3	تميل الإجابات إلى (موافق إلى حد ما)
3.4 – 4.1	تميل الإجابات إلى (أوافق)
4.2 – 5	تميل الإجابات إلى (أوافق بشدة)

وقد تم تبسيط الإجراءات عند تحليل البيانات وذلك باستخدام مقياس ليكر الخماسي وعند تفريغ وتحليل البيانات تم جمع (موافق وموافق بشدة) و(إلى حد ما) و(غير موافق وغير موافق بشدة) ليصبح المقياس ثلاثي عند التحليل الاحصائي للبيانات .

توصيف عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي:

جدول رقم (6) توزيع مفردات عينة البحث بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم متوسط	8	%13
دبلوم عالي	20	%33
بكالوريوس	28	%47
ماجستير	–	–
دكتوراه	–	–
غير ذلك	4	%7
الإجمالي	60	%100

يتضح من الجدول (3) أن نتائج توزيع الاستبيان بحسب المؤهل العلمي كان كالتالي: الدبلوم المتوسط بنسبة (13%)، أما حملة الدبلوم العالي فكانت (33%)، وحملة البكالوريوس فكانت (47%)، وحملة مؤهلات أخرى فكانت نسبتهم (7%). وهي على النحو الآتي:

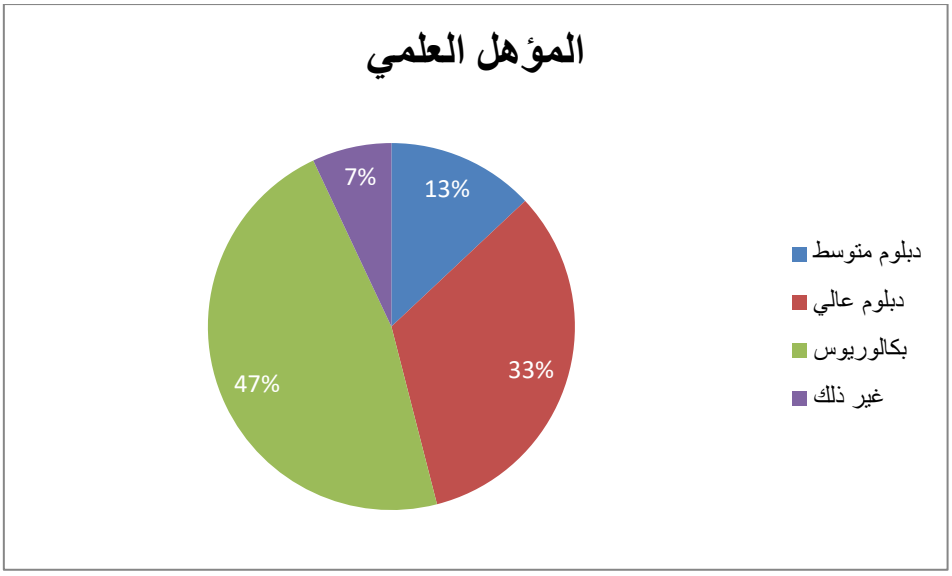

شكل رقم (4) توزيع مفردات عينة البحث بحسب المؤهل العلمي

توصيف عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة

جدول رقم (7) توزيع مفردات عينة البحث بحسب سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	5	%8
من 6 – 10 سنوات	11	%18
من 11 – 15 سنة	10	%17
16سنة فأكثر	34	%57
الإجمالي	60	%100

يتضح من الجدول (4) أن نتائج توزيع الاستبيان بحسب سنوات الخبرة كان على النحو الآتي: سنوات الخبرة 5 سنوات فأقل كان بنسبة (8 %)، وسنوات الخبرة من 6 – 10 سنوات كان بنسبة (18 %)، وسنوات الخبرة من 11 – 15 سنة كان بنسبة (17%)، أما سنوات الخبرة من 16 سنة فأكثر فكانت (57 %). وكانت على النحو الآتي:

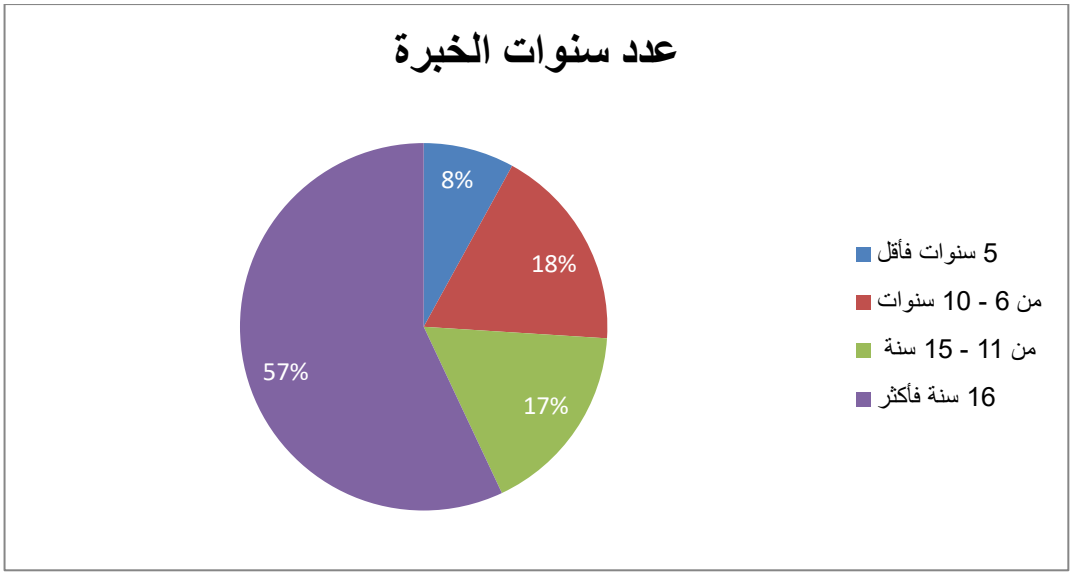

شكل رقم (5) توزيع مفردات عينة البحث بحسب سنوات الخبرة

توصيف عينة الدراسة بحسب المركز الوظيفي:

جدول رقم (8) توزيع مفردات عينة البحث بحسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير مالي	5	%8
رئيس لجنة مراجعة	2	%3
عضو لجنة مراجعة	1	%2
مراجع حسابات داخلي	5	%8
محاسب	19	%32
غير ذلك	28	%47
الإجمالي	60	%100

يتضح من الجدول (5) أن نتائج توزيع الاستبيان بحسب المركز الوظيفي كان على النحو الآتي: المدير المالي كان بنسبة (8 %)، ورئيس لجنة المراجعة كان بنسبة (3%)، وعضو لجنة المراجعة كان بنسبة (2 %)، أما مراجع حسابات داخلي فكان بنسبة (8 %)، والمحاسب كان بنسبة (32 %)، أما غير ذلك من المركز الوظيفي فكان بنسبة (47 %)، وكانت على النحو الآتي:

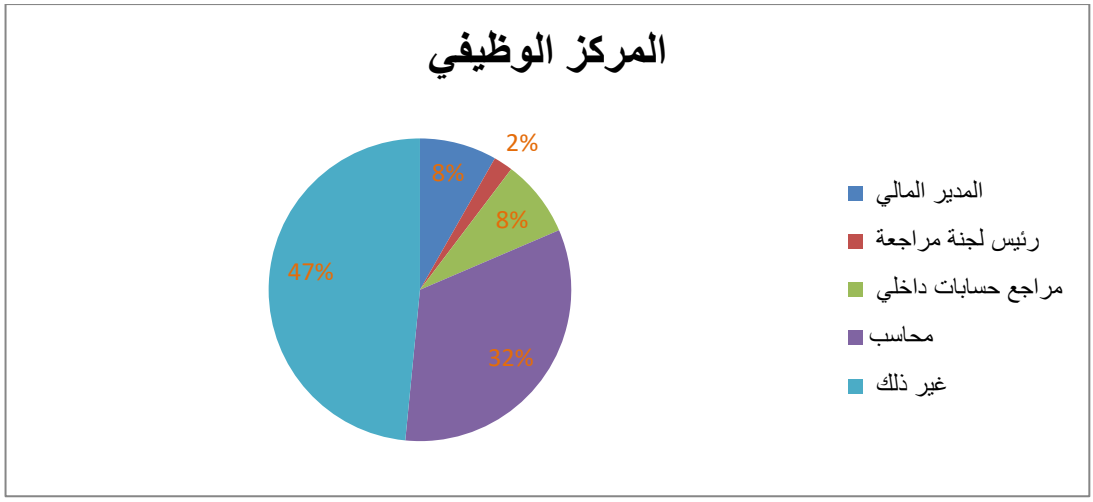

شكل رقم (6) توزيع مفردات عينة البحث بحسب المركز الوظيفي

توصيف عينة الدراسة بحسب الدورات التدريبية :

جدول رقم (9) توزيع مفردات عينة البحث بحسب الدورات التدريبية

الدورة التدريبية	التكرار	النسبة
مجال المحاسبة المالية	17	%28
مجال المراجعة الداخلية	10	%17
مجال الرقابة الداخلية	4	%7
مجال المحاسبة الإدارية	8	%13
دورات أخرى	11	%18
لم يتحصل على دورة	10	%17
الإجمالي	60	%100

يتضح من الجدول (6) أن نتائج توزيع الاستبيان بحسب الدورات التدريبية كانت على النحو الآتي: دورات في مجال المحاسبة المالية بنسبة (28 %)، ودورات في مجال المراجعة الداخلية كانت بنسبة (7 %)، ودورات في مجال الرقابة الداخلية كانت بنسبة (7 %)، ودورات في مجال المحاسبة الإدارية كانت بنسبة (13 %)، أما نسبة من أخذ دورات في مجالات أخرى فكانت (18%)، أما نسبة من لم يتحصل على أي دورات فكانت (17%)، وكانت على النحو الآتي:

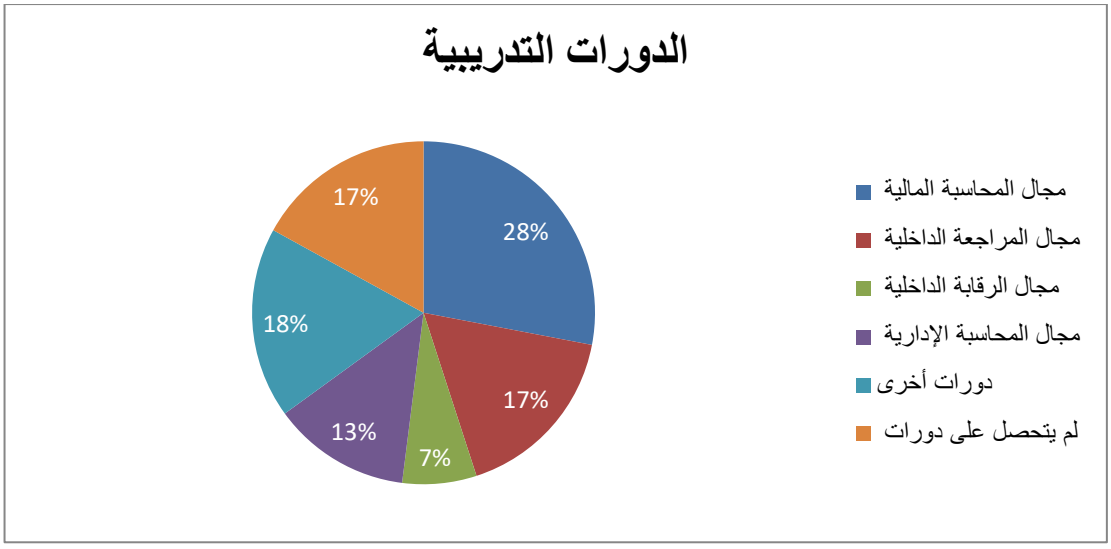

شكل رقم (7) توزيع مفردات عينة البحث بحسب الدورات التدريبية

اعتمدت عملية جمع بيانات الدراسة الميدانية على استخدام أسلوب قائمة الاستبانة، وأخذ آراء واتجاهات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة الآتية:

المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على فروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الغربية.

3-2-1-4 اختبار الفروضيات البحثية :

تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة هذه البيانات، وهي:

1. **اختبار ألفا كرونباخ:** لقياس معامل الصدق ومعامل الثبات لمحاور ومحتويات الاستبانة، والذي يعني دراسة مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.
2. **المقاييس الوصفية:** وتشمل الوسط الحسابي، والذي يمثل مقياس النزعة المركزية الأنسب تبعاً لطبيعة البيانات، حيث يتم احتساب قيم الأوزان الخمسة لإجابات مقياس ليكرت، كما يتم حساب الانحراف المعياري، ويعد أهم مقاييس التشتت، والذي يعني مدى تباعد الاستجابات عن بعضها البعض وعن الوسط الحسابي.

3-2-2 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

3-2-2-1 التأكد من ثبات وصدق متغيرات الدراسة :

قام الباحث باستخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة، وقد تبين أن معامل الثبات ألفاكرونباخ لإجمالي متغيرات الدراسة للعينة المستهدفة قد بلغ (0.932)، مما يدل على الثبات المرتفع لعينة الدراسة، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي، الذي يمثل الجذر التربيعي للثبات، حيث بلغ (0.965).

جدول (10) قياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة

محاور الاستبانة	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على فروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الغربية.	28	0.862	0.928

3-2-2-2 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية و**موضوعية** التقارير المالية.

ومنها تم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية التقارير المالية.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية التقارير المالية.

الجدول (11) إجابات أفراد العينة على العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية التقارير المالية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)
1	وجود خلفية حول مفهوم المراجعة الداخلية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية.	4.37	0.760	10.260
2	تؤثر المراجعة الداخلية في دقة التقارير المالية.	4.46	0.636	10.192
3	تقدم المراجعة الداخلية النصائح والتوصيات إلى الإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات.	4.43	0.662	10.184
4	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	4.57	0.602	10.344
5	تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.	4.52	0.666	10.372
6	يؤخذ بتوصيات المراجعة الداخلية في كافة النواحي المالية والمحاسبية.	4.07	0.821	9.782
7	تعمل المراجعة الداخلية على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين جميع الإدارات.	4.31	0.773	10.166
8	تعد المراجعة الداخلية أداة رقابة وضغطاً على باقي الإدارات للعمل وفق اللوائح والقوانين وتحسين أدائها.	4.07	0.811	9.762
	الفقرات ككل	4.35	0.416	10.132

ولاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (12) نتائج اختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية التقارير المالية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية **وموضوعية** التقارير المالية.	4.35	0.416	10.132	0.000

من نتائج الجدول رقم (9)، يتبين أن قيمة الاختبار الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية **ودقة** التقارير المالية تساوي 10.132، بدلالة إحصائية تساوي 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية **ودقة** التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية **وموثوقية** التقارير المالية.

ومنها تم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموثوقية التقارير المالية.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموثوقية التقارير المالية.

الجدول (13) إجابات أفراد العينة على العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وموثوقية التقارير المالية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)
1	تعمل المراجعة الداخلية على حماية أصول المؤسسة وتحسين عملياتها، حيث إنها توفر معلومات حول جوانب القوة الضعف في نظام الرقابة الداخلية.	4.46	0.693	10.306
2	تساعد إدارة المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة.	4.33	0.644	9.948
3	توافر المؤهلات العلمية والعملية في المراجع الداخلي يزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية.	4.41	0.714	10.248
4	تساهم المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير والقوائم المالية.	4.46	0.636	10.192
5	تستخدم إدارة المراجعة الداخلية أساليب وإجراءات لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.	4.31	0.639	9.898
6	إذا توافر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة العمل وتحديد المخاطر يساهم ذلك في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	4.26	0.705	9.930
7	وجود إدارة للمراجعة الداخلية يؤدي إلى الالتزام بالقوانين واللوائح.	4.39	0.787	10.354
8	تساعد المراجعة الداخلية في تسيير العمل وفق السياسات والإجراءات الموضوعة.	4.50	0.795	10.950
9	عدم الاهتمام بالتوصيات والنصائح التي تقدمها إدارة المراجعة الداخلية تزيد من احتمالية الغش وتحريف المعلومات المالية.	4.37	0.592	9.924
10	تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة المتبعة.	4.28	0.811	10.182
11	المراجعة الداخلية تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف المؤسسة وضمان استدامتها.	4.37	0.560	9.860
	الفقرات ككل	4.38	0.516	14.517

ولاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (14) نتائج اختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموثوقية التقارير المالية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
لا توجد علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية **وموثوقية** التقارير المالية	4.38	0.516	14.517	0.000

من نتائج الجدول رقم (11)، يتبين أن قيمة الاختبار الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية **وموثوقية** التقارير المالية تساوي 14.517، بدلالة إحصائية تساوي 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية **وموثوقية** التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية **وإنجاز** التقارير المالية في الوقت المناسب.

ومنها تم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب.

الجدول (15) إجابات أفراد العينة على العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)
1	يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المناسبين لأداء واجبه القانوني دون قيود وباستقلالية مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	4.56	0.572	10.264
2	تساعد المراجعة الداخلية الإدارة والأطراف المرتبطة في اتخاذ القرارات المستقبلية.	4.48	0.720	10.400
3	وجود إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية يزيد من جودة التقارير المالية.	4.33	0.583	9.826
4	تساعد المراجعة الداخلية في تقديم معلومات خالية من التحيز وتقديم وصفاً كاملاً للوضع المالي.	4.31	0.696	10.012
5	يقوم المراجع الداخلي بتوفير معلومات موضوعية وخالية من التحيز مما يزيد ثقة مستخدمي القوائم المالية.	4.26	0.782	10.084
6	يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة نظام المعلومات.	4.55	0.634	10.368
7	تعمل المراجعة الداخلية على تقديم خدمات استشارية لكافة الإدارات، وتحسين كفاءة عملياتها، وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجياتها.	4.22	0.744	9.928
8	يجب تعزيز التدريب والتأهيل لموظفي المراجعة الداخلية في المؤسسة.	4.48	0.606	10.172
9	هناك تحديات تواجه فرق المراجعة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي في أداء مهامها بشكل فعال مثل نقص الموارد البشرية والتقنية.	4.30	0.662	9.924
	الفقرات ككل	4.66	0.325	11.517

ولاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (16) نتائج اختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
لا توجد علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب	4.66	0.325	11.517	0.000

من نتائج الجدول رقم (13)، يتبين أن قيمة الاختبار الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب تساوي 11.517، بدلالة إحصائية تساوي 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب.

الفرضية الرئيسية:

يوجد دور للمراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.

ومنها تم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية: لايوجد دور للمراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية

الفرضية البديلة: يوجد دور للمراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية

ولاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t)

ولاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (17) نتائج اختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.	4.66	0.516	14.517	0.000

من نتائج الجدول رقم (14) يتبين أن قيمة الاختبار الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية تساوي 14.517، بدلالة إحصائية تساوي 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

3-4-1 النتائج:

بناء على الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

• يوجد للمراجعة الداخلية دور في تحسين جودة التقارير المالية بشكل عام، وذلك على النحو الآتي:

1. وجود علاقة إيجابية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية التقارير المالية.
2. وجود علاقة إيجابية بين وظيفة المراجعة الداخلية وموثوقية التقارير المالية.
3. وجود علاقة إيجابية بين وظيفة المراجعة الداخلية وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب.

3-4-2 التوصيات:

ومما سبق عرضه في أثناء الدراسة والتحليل والنتائج، يتوصل الباحث إلى توصيات عدة وهي:-

1. العمل على تطوير نظام مراجعة داخلية شامل، يتضمن معايير دقيقة وإجراءات واضحة لتحسين فعالية المراجعة، وينبغي أن يشمل ذلك ضمان التحقق من موثوقية البيانات المالية بشكل دوري.
2. العمل على تنظيم برامج تدريبية منتظمة لموظفي المراجعة الداخلية؛ لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم بأنظمة المراجعة والأدوات الحديثة، وهذا سيساهم في تحسين دقة وكفاءة عملية المراجعة.
3. اعتماد أساليب تكنولوجية مبتكرة، مثل أدوات التحليل المالي، والبرمجيات المتخصصة في المراجعة الداخلية، وذلك لزيادة كفاءة العملية وتقليل الأخطاء البشرية.

4. إجراء تقييمات دورية فعالية نظام المراجعة الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف، سيساعد ذلك على تحسين الأنظمة، والتأكد من أنها تلبي احتياجات المؤسسة بشكل مستمر.
5. العمل على أن تشمل عملية المراجعة الداخلية جميع جوانب العمليات المالية والفنية والإدارية، وليس فقط القوائم المالية، فهذا سيساهم في تحسين الجودة الشاملة للعمليات.

وتُعد هذه التوصيات ضرورية لتعزيز فعالية المراجعة الداخلية في فروع صندوق الضمان الاجتماعي، وتحسين جودة التقارير المالية، كما تعتمد معظم النتائج الإيجابية في هذا الجانب على التعاون بين جميع الأطراف المعنية، وتنفيذ أفضل الممارسات في مجال المراجعة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- إبـراهيم الهـادي الطويـل، (2021). "التكامـل بـين المراجعـة الداخليـة والخارجيـة، وأثره على الأداء المالي: دراسة ميدانية في المصارف التجارية العاملة في ليبيا". مجلة المنهل الاقتصادي، مج. 4، ع 3، ص 627–640.

2- إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي، (2008)، " نموذج مقترح لتحديد تأثير محددات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على الأتعاب المتوقعة للمراجعة الخارجي، دراسة نظريـة ميدانيـة"، مجلـة الدراسـات الماليـة والتجاريـة، كليـة التجـارة – جامعـة بنـي سويف، ع 1، ص 255:297.

3- إبـراهيم فـرج محمد مسـعود، عبـد الهـادي أحمـد عبـد الهـادي النجـار، نهلـة زيـدان والحـــوراني، (2017). مـــدى إدراك القيـــادات الإداريـــة بصـــندوق الضـــمان الاجتماعي لمفهوم وأهمية العلاقات العامة: دراسة ميدانية على فروع الضمان الاجتماعي والجهات التابعة له في ليبيا، مرجع سابق، ص 169.

4- أبو بكر الطيب محمد محمد، (2018)، " جودة المراجعة الداخلية وأثرها في تحقيق كفـاءة وفعاليـة التقـارير الماليـة: دراسـة ميدانيـة علـى عينـة مـن المصـارف السودانية، رسالة دكتوراه جامعة أم درمان الإسلامية –كلية الدراسات العليا.

5- أحمـد جمعـة، المراجعـة الـداخلي الحكـومي، دار صـفاء للنشـر والتوزيـع، عمـان، 2011م.

6- أحمـد رضـا مصـطفى محمد، (2016)، " تقيـيم تـأثير معـايير المحاسـبة عن القيمـة العادلـة لـلأدوات الماليـة علـى جـودة التقـارير الماليـة بالشـركات المسـاهمة المقيـدة في البورصة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة المنوفية.

7- أحمد عبد الحميد موسى قزامل، (2018)، إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية كمدخل لتحسين جودة الخدمة الصحية والأداء البيئي بالمستشفيات الحكومية دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والعلوم البيئية – جامعة عين شمس.

8- إسلام السيد محمد محمد مرسي الطويل، (2016)، " جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية في ضوء التزام معديها بجوانب المسؤولية الأخلاقية في الشركات التجارية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس، مج، ص 281–311.

9- أيمن البحيري إسماعيل محمد، (2015)، " نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة التقارير المالية على الاستثمارات المباشرة بمنظمات الأعمال، رسالة دكتوراه، كلية التجارة – جامعة عين شمس.

10- جمال على محمد إبراهيم يوسف، غادة أحمد نبيل. (2016)، قياس جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية وأثرها على قرارات المستثمرين"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مج 20، ع 2، ص 1079 – 1118.

11- حنان أيمن محمد علي، (2013)، " دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على أداء الشركات – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة القاهرة.

12- خالد عبد الشافي أبوزيد، وأبو زقية، عبد الناصر محمد. (2024). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 11(1): 93–116.

13- داليا محمد خيري المدبولي، (2016)، تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية، دراسة تطبيقية

على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، مج20، ع2 ص789–0856.

14- راندة عبد ربه. (2010)، " المراجعة الداخلية"، الجنادرية للتوزيع والنشر.

15- الرفاعي إبراهيم مبارك، (2009) جودة المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة مجلة التجارة والتمويل: جامعة طنطا – كلية التجارة، ع 2، ص 591: 660.

16- الرفاعي إبراهيم مبارك، (2011) جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية جامعة الملك سعود، مج 22 ع 2، ص 169–201.

17- رمضان مراد، (2022). "دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية ". مجلة الدراسات المالية والتجارية، 32(2)، 580–628.

18- زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، (2017)، " إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة عين شمس.

19- سارة محمد برمة محمد، خليل عبد الرحمن عادل، (2017)، المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة المصرفية وأثرها في تحسين جودة الأرباح: دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين – كلية التجارة، ع 5، ص 138–156.

20- سماح طارق أحمد حافظ (2012)، دور المراجعة الداخلية في الإفصاح عن الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء الإصدارات

المهنية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مج 2، ع 4، ص 629:706.

21- سناء سليمان محمد قرابيل، (2018)، " أثر جودة التقارير المالية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس، مج 9، ع ص 186.210

22- سناء عبد العزيز عبد السلام عبد الجواد. (2018)، " أثر الالتزام بمعايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة على احتمالية وجود الغش في القوائم المالية، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

23- شيرين فتحي أحمد مرسي البحيري (2016)، تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر باستخدام التقويم المتوازن للأداء "، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة القاهرة.

24- الصبان محمد سمير، على عبد الوهاب نصر، المراجعة الخارجية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2022 م .

25- صبري عبد الحميد السيد السجيني، حيدر بدر وحافظ أزغير، سماح طارق أحمد، (2016)، دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في الوحدات الحكومية، دراسة ميدانية في العراق"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، مج 38، ع2، ص 123:165.

26- عبد الله العمار عمار، (2014)، " الإطار العام لعمل وحدة المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية"، الرياض، مكتبة الملك فهد، ص 60.

27- علي إبراهيم زكرياء عرفات (2017)، " إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ.

28- علي محمود مصطفى خليل، (2018)، تحليل العلاقة بين مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية في ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI (4) – دراسة تطبيقية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة بنها، مج 23، ع ص 1–69.

29- فتحي رزق السوافيري، وأحمد عبد المالك محمد، المراجعة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003م.

30- فداء على ناظم الشيخ على كريم محمد، كفاءة وفاعلية نظم المراجعة الداخلية وأثره في تطبيق هوكة الشركات، دراسة في عينة من الشركات العراقة المدرجة في سوق للأرواق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، قسم محاسبة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد (2)، العدد (4)، 2017م.

31- مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، (2013)، أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية، دراسة نظرية تطبيقية ". مجلة التجارة والتمويل جامعة طنطا – كلية التجارة، ع4، ص 25–84.

32- مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، (2014)، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة – جامعة بني سويف، ع2.

33- محمد بكر امبابي علي، (2016)، قياس تأثير الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة المنوفية.

34- محمود رجب يس غنيم، (2016)، محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في مواجهة الفساد المالي: دراسة ميدانية في البيئة السعودية، الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مج 20 ع 3، ص 191:256.

35- محمود عاشور المقلة، مصطفى مفتاح الأشلم، (2019)، "مدى قيام المراجعة الداخلية في البيئة الليبية بمهام المراجعة الإدارية". مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (14)، 266–209.

36- معتز حسين محمد سليمان، (2014)، إطار مقترح للتنظيم المهني والتشريعي لوظيفة المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد في القطاع الحكومي والشركات مع استكشاف إمكانية التطبيق في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

37- ملو العين علاء محمد عبد الله، مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، (2012)، "محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية حالة المملكة العربية السعودية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع 3 ص 89–159.

38- منال حامد فراج، (2010)، " دور الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، مج 34، ع 4 ص 127–168.

39- منال حامد فراج، (2014)، " أثر اختيار المصدر الخارجي لأداء وظائف المراجعة الداخلية على جودة المراجعة وتخفيض تكاليف أدائها، دراسة ميدانية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع، ص 175:129.

40- منى عبد الرحمن يعقوب، أشواق الأسمري، (2020). التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، دراسة ميدانية على عدد من مكاتب المراجعة والشركات المساهمة والأكاديميين في مدينة جدة المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، مج 8، ع3، ص 438–458.

41- هشام فاروق مصطفى الأبياري (2018)، مدى إدراك مراقبي الحسابات الموضوعية المراجعة الداخلية وأثرها على درجة الاعتماد على المراجعة الداخلية في مراجعة القوائم المالية، دراسة تحليلية وتجريبية، مجلة التجارة والتمويل جامعة طنطا – كلية التجارة، ع3، ص 1: 71.

42- وائل شوقي على أحمد عبد الواحد، (2018)، أثر جودة المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مع دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية "، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ.

43- ياسر محمد السيد سمرة، (2011)، إطار" مقترح لرفع مستوى إطار المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، مج 35، ع 3، ص 406:329.

44- ياسمينا حامد إبراهيم العشماوي (2014)، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية وأثرها في عمل المراجع الخارجي (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة المنصورة.

45- يوسف عبد القادر عبد الوهاب، إبراهيم زكريا عرفات علي، إيهاب محمد أبوخزانة، (2017) دور المراجعة الداخلية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، مج 41، ع2، ص 219:257.

46- يونس عباس أكبر، سعد سلميان عواد، محمد محسن خضر، نطاق ومسئوليات ومراقب الحسابات المالية المرحلية، دراسة تحليلية للمعايير الحسابية والتدقيقية المعتدة، مجلة الإدارة والاقتصاد، الأفراد العدد السادس والعشرون، العراق، 2011م.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1- Abdulhussein, A. S., Al-Refiay, H. A. N., & Wahhab, A. M. A. (2023). The impact of internal auditing on corruption: Evidence from the emerging market. Journal of Governance & Regulation, 12(1), 367–375.

2- Alajeli, E. H. A., & Wahhab, A. M. A. (2022). The Role of Internal Audit in Evaluating Sustainable Performance and its Impact on the Quality of Financial Reports. Technium Social Sciences Journal, 36(1), 1–17.

3- Al-Chahadah, A. R., Soda, M. Z., & Al Omari, R. (2018). The impact of the internal audit on the quality of accounting information in the Jordanian commercial banks. International Journal of Economics and Finance, 10(9), pp 157-167.

4- Aldi, R. B. (2020). The effect of internal audit role on preventingfraud (case study on PT AJC). Jurnal Ilmiah Mahasiswa FEB, 8(2). P.p 1- 32

5- Daniel Aobdia, Reining C. Petacchi; The Effect of Audit Firm Internal Inspections on Auditor Effort and Financial

Reporting Quality. The Accounting Review 1 September 2023; 98 (5): 1–29.

6- DeLoach, J.W., Enterprise-wide Risk Management: Strategies for Linking Risk and Opportunity (London, UK: Financial Times, 2000).

7- Gros, M., Koch, S., & Wallek, C. (2017). Internal audit function quality and financial reporting: results of a survey on German listed companies. Journal of Management & Governance, 21(2), p.p 291- 329.

8- Houcine, A. (2017). The effect of financial reporting quality on corporate investment efficiency: Evidence from the Tunisian stock Market. Research in International Business and Finance, 42, pp 321- 337.

9- Institute of Internal Auditors (IIA). (2016). Staetment of Professional Practice of Internal Auditing. The Institute of Internal Auditors homepage. www.theiia.org.

10- Institute of Internal Auditors (IIA). (2017). Staetment of Professional Practice of Internal Auditing. The Institute of Internal Auditors homepage. www.theiia.org.

11- Khan, M. G. S. H. (2023). INTERNAL AUDITOR CHARACTERISTICS AND FINANCIAL REPORTING QUALITY: EVIDENCE FROM BANGLADESH. Indian Journal of Finance and Banking, 13(1), 91-103.

12- Mahdavikhou, M., & Khotanlou, M. (2011). The impact of professional ethics on financial reporting quality. Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 5(11), 2092-2096.

13- Mautz, R.K., Fundamentals of Auditing, 2nd Ed. (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1964). Mautz, R.K., and H.A. Sharaf, The Philosophy of Auditing (Sarasota, FL: American Accounting, Association, 1961.

14- Moeller, R., and H.N. Witt, Brink's Modern Internal Auditing, 5th Ed. (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1999).

15- Mohamed, Z., Mat Zain, M., Subramaniam, N., & Wan Yusoff, W. F. (2012). Internal audit attributes and external audit's reliance on internal audit: Implications for audit fees. International journal of auditing, 16(3), p.p 268-285.

16- Oussii, A. A., & Taktak, N. B. (2018). The impact of internal audit function characteristics on internal control quality. Managerial Auditing Journal. Vol. 33 No. 5, pp. 450-469

17- Rahman, M. M., & Hasan, M. M. (2019). Determinants of Quality of Financial Information: Empirical Evidence from Cement Sector of Bangladesh. The East Asian Journal of Business Management (EAJBM), 9(1), 13-20.

18- Ramamoorti, S. (2003). Internal auditing: history, evolution, and prospects.

19- Ramamoorti, S., and R.O. Traver, Using Neural Networks for Risk Assessment in Internal Auditing: A Feasibility Study (Altamonte Springs: The Institute of Internal Auditors Research Foundation, 1998).

20- Report of the Committee of Sponsoring Organizations (COSO) of the Treadway Commission: Internal Control – Integrated Framework (New York: American Institute of Certified Public Accountants, 1992).

21- Report of the Guidance Task Force to The IIA's Board of Directors — A Vision for the Future: Professional Practices Framework for Internal Auditing (Altamonte Springs, FL: The Institute of Internal Auditors, 1999).

22- Schneider, A. (2013). Internal auditing and real earnings management. Journal of Contemporary issues in Business Research, 14(5), p.p 75-92.

23- Walsh, Jr., F.J., Internal Auditing: Business Policy Study No. 111 (New York: National Industrial Conference Board, 1963).

ثالثاً- المواقع الإلكترونية:

1. www.theiia.org
2. https://www.iia.org.uk/
3. https://iia-indonesia.org/
4. https://www.iia.org.sa/en

الملاحـــــــــق

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا

الاستبانـــــــة

الاسم/ .....

تحية طيبة وبعد

تُعتبر المراجعة الداخلية أحد الركائز الأساسية في تعزيز فعالية النظام المالي داخل المؤسسات، حيث تلعب دورًا حيويًا في تحسين جودة التقارير المالية وضمان دقتها وموثوقيتها، ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال دراسة تطبيقية على فروع صندوق الضمان الاجتماعي في المنطقة الغربية.

تتطلع هذه الاستبانة إلى جمع آراء ومعلومات من العاملين في فروع الصندوق، بهدف تحليل مدى تأثير آليات المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المالية المقدمة، والمساهمة في تطوير أساليب العمل لتحقيق الأهداف المرجوة. نرجو منك المشاركة بآرائك القيمة، حيث ستساهم إسهامك في تعزيز المعرفة حول هذا الموضوع المهم والارتقاء بمستويات الأداء المالي داخل الصندوق.

نشكر لك تعاونك ودعمك لهذه الدراسة.

لذا يتقدم اليكم الباحث بهذه الاستبانة لاستكمال دراسة يقوم بها تحت عنوان "المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على فروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الغربية" حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان اثر المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية.

نحن نثق بآرائكم وستكون هذه الآراء موضع اهتمام وتقدير، كما تعتبر مشاركتكم في تقديم المعلومات المطلوبة بموضوعية، تقييما افضل لموضوع الدراسة، لذلك نرجو تفضلكم باختيار إجابة مناسبة لكل سؤال.

مع العلم ان كافة ما يذكر من بيانات هي خاصة بالبحث العلمي فقط.

الباحث/ إسماعيل علي أبو زيان

ehmmalie@gmail.com

00218913341122

المحور الأول:

البيانات الشخصية والوظيفية

- **التخصص**

☐ دبلوم متوسط ☐ دبلوم عالي

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ غير ذلك

متحصل على:.....

- **عدد سنوات الخبرة**

☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 6 – 10 سنوات

☐ من 11 – 15 سنة ☐ 16 سنة فأكثر

- **المركز الوظيفي**

☐ مدير مالي ☐ رئيس لجنة مراجعة

☐ عضو لجنة مراجعة ☐ مراجع حسابات داخلي

☐ محاسب ☐ غير ذلك

المنصب الوظيفي:.....

- **الدورات التدريبية**

هل سبق لكم ان التحقتم بدورة تدريبية ؟ ☐ نعم ☐ لا

اذا كانت الإجابة بنعم نأمل تحديد مجال الدورة

☐ **مجال المحاسبة المالية** ☐ **مجال المراجعة الداخلية**

☐ **مجال الرقابة الداخلية** ☐ **مجال المحاسبة الادارية**

☐ **أخرى تذكر**.....

المحور الثاني: عبارات الاستبانة

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	موافق إلى حدما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
●	**العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وموثوقية التقارير المالية**					
.1	وجود خلفية حول مفهوم المراجعة الداخلية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية.					
.2	تؤثر المراجعة الداخلية في دقة التقارير المالية.					
.3	تقدم المراجعة الداخلية النصائح والتوصيات إلى الإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات.					
.4	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					
.5	تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.					
.6	يؤخذ بتوصيات المراجعة الداخلية في كافة النواحي المالية والمحاسبية.					
.7	تعمل المراجعة الداخلية على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين جميع الإدارات.					
.8	تعتبر المراجعة الداخلية أداة رقابة وضغط على باقي الإدارات للعمل وفق اللوائح والقوانين وتحسين أدائها.					
	العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية التقارير المالية.					
.9	تعمل المراجعة الداخلية على حماية أصول المؤسسة وتحسين عملياتها، حيث أنها توفر معلومات حول جوانب القوة الضعف في نظام الرقابة الداخلية.					
.10	تساعد إدارة المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة.					

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	موافق إلى حدما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
11.	توافر المؤهلات العلمية والعملية في المراجع الداخلي يزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية.					
12.	تساهم المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير والقوائم المالية.					
13.	تستخدم إدارة المراجعة الداخلية أساليب وإجراءات لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
14.	اذا توافر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة العمل وتحديد المخاطر يساهم ذلك في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.					
15.	وجود إدارة للمراجعة الداخلية يؤدي إلى الالتزام بالقوانين واللوائح.					
16.	تساعد المراجعة الداخلية في تسيير العمل وفق السياسات والإجراءات الموضوعة.					
17.	عدم الاهتمام بالتوصيات والنصائح التي تقدمها إدارة المراجعة الداخلية تزيد من احتمالية الغش وتحريف المعلومات المالية.					
18.	تساعد المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة المتبعة.					
19.	المراجعة الداخلية تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف المؤسسة وضمان استدامتها.					
● **العلاقة بين وظيفة المراجعة وإنجاز التقارير المالية في الوقت المناسب**						
20.	يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المناسبين لأداء واجبه القانوني دون قيود وباستقلالية مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.					

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	موافق إلى حدما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.21	تساعد المراجعة الداخلية الإدارة والأطراف المرتبطة في اتخاذ القرارات المستقبلية.					
.22	وجود إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية يزيد من جودة التقارير المالية.					
.23	تساعد المراجعة الداخلية في تقديم معلومات خالية من التحيز، وتساعد في تقديم وصفاً كاملاً للوضع المالي.					
.24	يقوم المراجع الداخلي بتوفير معلومات موضوعية وخالية من التحيز مما يزيد ثقة مستخدمي القوائم المالية.					
.25	يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة نظام المعلومات.					
.26	تعمل المراجعة الداخلية على تقديم خدمات استشارية لكافة الإدارات وتحسين كفاءة عملياتها وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجياتها.					
.27	يجب تعزيز التدريب والتأهيل لموظفي المراجعة الداخلية في المؤسسة.					
.28	هناك تحديات تواجه فرق المراجعة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي في أداء مهامها بشكل فعال مثل نقص الموارد البشرية والتقنية.					

ملاحظة:

أرجو إضافة أي عبارة أو فكرة ترونها مناسبة وتؤدي إلى زيادة فهم وعمق العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وإعداد التقارير المالية وبصورة حسنة.

.....

.....